جامعة الانبار
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم الجغرافية

جغرافية التنمية

جغرافية التنمية

مفهوم جغرافية التنمية

إن العلاقة بين الجغرافية والتنمية علاقة جدلية ، لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، كون التنمية وان اختلف المهتمون في تحديد مفهومها فأنهم لا يختلفون في أنها تعتمد على أربعة مرتكزات أساسية وهي رأس المال والموارد الطبيعية والموارد البشرية والتكنولوجيا .

إن المسرح الجغرافي لحركة رأس المال والتكنولوجيا يكمن في الموارد الطبيعية والبشرية، وبما أن الجغرافيا معنية في دراسة العلاقة بين الأرض والإنسان وما ينتج عن هذه العلاقة والتأثير المباشر وغير المباشر المتبادل بينهما من نشاطات اقتصادية واجتماعية وما يتعلق بهما من نشاطات إنسانية في مجال الفكر والعلم والسياسة والثقافة ، فان نتائجها تنعكس على مدى تراكم رأس المال ومدى توفر أساسيات التكنولوجيا .

وإذا كانت التنمية بمفهومها الحديث تعتمد أساساً على التخطيط سواء كان على مستوى البلد أو الإقليم فان الجغرافيا هي المجال العلمي الذي يحدد حالة الإقليم أو الظاهرة الجغرافية سواء كانت طبيعية أو بشرية أو اقتصادية في حالتها ألقائمه ويفسر كيف وصلت تلك الظاهرة إلى ما هي عليه وعبر أية سلسلة من التطورات ،

والتخطيط ينطلق من واقع الظاهرة ويقرر الشكل المستقبلي الذي ستكون عليه سواء كان الأمر يتعلق بحالة إقليم معين في مجال معين أو بحالة ظاهرة محددة يراد لها مستقبل أفضل وتكون في حاله أحسن . إذ من المعلوم أن هناك علاقة بين الخبرة الجغرافية التطبيقية وفن التخطيط لحساب التنمية وما يمكن أن تقدمه الخبرة الجغرافية لكي تدعم الخطة التي تهدف إلى إحداث تنمية ، من خلال ما يقدمه الجغرافي من خلفية علمية في مجال الكشف عن إمكانات ومعوقات التنمية .

الجغرافيا بمفهومها الواسع وإبعادها المكانية التي تشمل على مجال الغلاف الغازي والفضاء المحيط بالأرض

ثم سطح الأرض وما تتركز عليه من ترب وطبقات صخرية ، والمجال الحياتي في الغلاف الغازي (اليابس والماء) ، أما على مستوى الإقليم فان الجغرافي يرى إن أي جزء من سطح الأرض بكل ما عليه وما يمنحه مختلفا عن أي جزء آخر من مظاهر طبيعية وبشرية واقتصادية / ومن حيث العوامل التي أثرت في تكوينها وتباينها ، وهذا ما يجعل الدراسات الجغرافية أساسا في العملية التخطيطية التي تهدف إلى تنمية الأقاليم والبلدان .

إن القرارات التخطيطية التي تهدف إلى التنمية الشاملة أو التنمية على مستوى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية عندما تطبق على الأرض على شكل مشاريع زراعية أو صناعية أو ما يتعلق بالتنمية البشرية وفي مجال الخدمات بكافة أشكالها تصبح بطبيعة الحال ظواهر جغرافية تختلف عما كانت عليه قبل العمليات التنموية . ومن هنا يأتي *مفهوم جغرافية التنمية* على أنها تعني بدراسة الظواهر الجغرافية والكشف عن الإمكانات والمعوقات للتنمية ثم

دراسة الظواهر التي تتحقق نتيجة عمليات التنمية وما ينتج عنها من إعادة توزيع للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية ثم دراسة العلاقات المكانية والوظيفية بين تلك الظواهر .

دور الجغرافي في التخطيط للتنمية الإقليمية:

إن التنمية الشاملة، هي نتيجة لاعتماد أسلوب التخطيط في إطار إقليم معين، والخطة في الإقليم يجب أن تتصف بصيغة موضوعية متكاملة ، هذه الصيغة تعتمد على معطيات واقع حال عريض يشترك في دراسته فريق عملي واسع من المتخصصين في مجالات علمية مؤتلفة منهم المتخصصين في علوم تطبيقية كالهندسة والإحصاء والجيولوجيا وعلم النبات ، ومنهم متخصص في العلوم البشرية التطبيقية كالاقتصاد والزراعة والصحة ، ويأتي دور الجغرافي ضمن التخصصات البشرية التطبيقية ومن خلال استيعابه للواقع بشقيه الطبيعي والبشري،كون الجغرافية تكشف التأثير المتبادل بين الإنسان والبيئة الطبيعية. (صلاح الدين الشامي ، ١٩٧٦)

شكل رقم-١- أنموذج يبين ماهية جغرافية التنمية

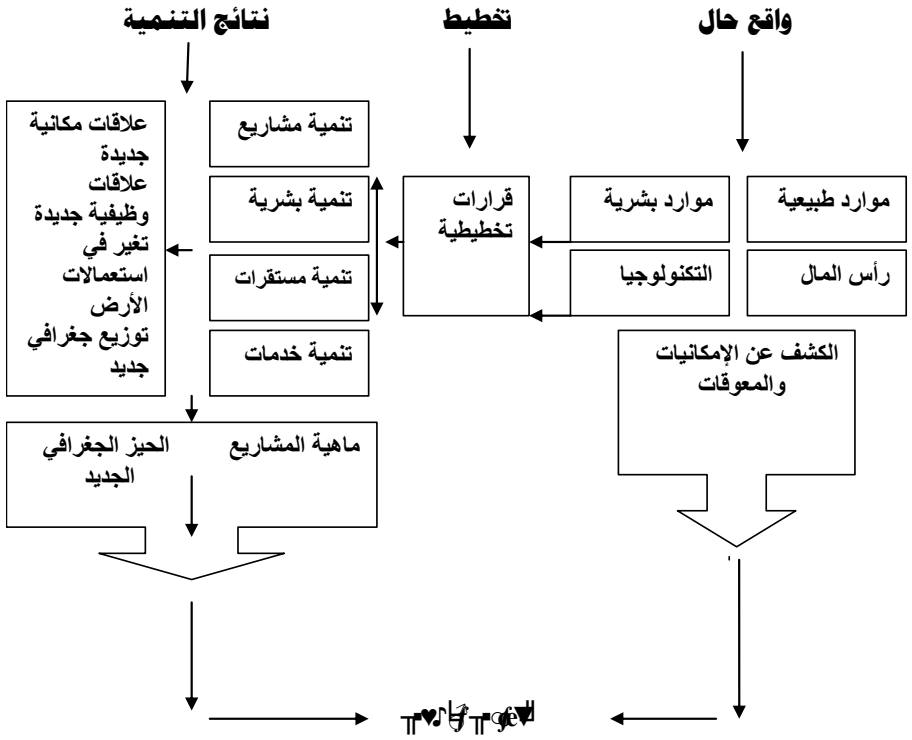

يعتبر التخطيط الإقليمي الأسلوب الأمثل لتحقيق التنمية، لذا فان الإقليم الجغرافي يمثل الوحدة المثلى من الأرض التي يتوفر فيها التجانس لظاهرة أو أكثر والذي يمكن من خلاله تحقيق استثمار متوازن لكل الموارد ونمو متوازن لكل القطاعات، والجغرافي من خلال خبرته

بالأرض والسكان معا يمكن أن يكون له دوراً محورياً مع التخصصات الأخرى في وضع الخطط التنموية ، ومن شان الجغرافي أن يبدأ في أداء مهمته قبل أن يبدأ عمل الفريق كله عن طريق تقديم الدراسات الأولية والبيانات عن الواقع الطبيعي والبشري ويحدد الإمكانات والمعوقات للتنمية ثم يبدأ دور فريق العمل استناداً إلى تلك المعطيات الجغرافية، كما أن للجغرافي رأيه في وضع الخطط ومراقبة التنفيذ . إذن فان الخبرة الجغرافية تضع الخلفية العلمية للخطط التنموية من خلال :

-إن التنوع في الأقاليم الجغرافية وما يتوفر فيها من إمكانات طبيعية وبشرية تجعل من الجغرافي الاوفر حظا في اختيار الإقليم الأنسب لكي يكون مسرحا لنشاطات معينة دون غيره ، لذا فان الخبرة الجغرافية تكفل التخطيط الواقعي في كل إقليم على حده في ضوء المعطيات المتوفرة فيه .

- **الكشف عن المعوقات التي يفرضها الواقع الطبيعي والبشري وأثرها المباشر وغير المباشر في عملية تنفيذ الخطة .**
- **الكشف عن إمكانيات الموارد البشرية في الحد من معوقات التنمية .**
- **الكشف عن إمكانية مشاركة السكان (المشاركة الجماهيرية) في عملية التنمية واختيار المشاريع التي تجعل من السكان متفاعلين ايجابيا معها وهذا أمر ضروري في أي عملية تخطيطية .**
- **إن الخبرة التحليلية للجغرافي تعطيه القدرة على تقييم كل العوامل المتحكمة لعملية التنمية ، كما انه لديه القدرة في تحديد العلاقات المكانية والوظيفية للظواهر في إطار الإقليم الواحد أو بين الأقاليم المختلفة وبناء على ذلك تكون له القدرة على اختيار الموقع الأنسب للمشاريع التنموية .**
- **إن المرونة في الفكر وفي منهجية الأسلوب التاريخي لدى الجغرافي يجعله الأقدر على استرجاع جغرافية المكان في مراحل الزمان وكأنه يعيش في قلب التطور والتغيير ومن ثم يأخذ من جغرافية الماضي نتائج تخدم الحاضر وتصنع المستقل.**
- **الجغرافي هو الأقدر على تقييم الواقع الطبيعي والبشري وعلى تقييم التفاعل بين الإنسان والأرض والتأثير المتبادل بينهما من خلال خبرته التحليلية ، لذا له الرأي في تحديد الموارد المستثمرة والموارد الكامنة في كل إقليم الأمر الذي يسهل على الجهات التنفيذية وفريق العمل التخطيطي اتخاذ القرارات المناسبة .**
- **بإمكان الجغرافي أن بقدم التقييم على مستوى الإقليم ولديه الخبرة لتقييم التكامل بين مجموعة الخطط في الأقاليم التي بموجبها تمثل التنمية الشاملة على مستوى البلد ، خاصة وان التخطيط الإقليمي لأي دولة يعتمد على تقسيم الدول إلى أقاليم متنوعة من حيث الخصائص الجغرافية وهي تمثل بمجموعها التخطيط القومي على مستوى الدولة .**
- **كان للاقتصاديين الدور البارز في عملية التنمية المخططة في بداية الأمر عندما كان مفهوم التنمية يعتمد على هدف تحقيق زيادة الدخل القومي ، ولكن بعد أن ظهر المفهوم الحديث للتنمية الذي لا يهدف إلى زيادة الخل القومي فحسب وإنما تحسين مستوى المعيشة وجعل العملية الاقتصادية لحساب الإنسان بصفة عامة ، وهنا يتضح إن الخبرة**

الجغرافية ودورها في التنمية المخططة كان لها الدور الرائد في أن تؤدي الخطط التنموية إلى نتائج متوازنة .

دور التخطيط في التنمية :

يمكن التعرف على دور التخطيط في التنمية من خلال استعراض المفاهيم الأساسية للتخطيط بشكل عام والتخطيط الإقليمي بشكل خاص كون العملية التنموية الحديثة تعتمد بشكل مباشر على التخطيط بكافة مستوياته المحلية والإقليمية والشاملة

١- مفهوم التخطيط :

إن مفهوم مصطلح التخطيط planning لا يخرج عن المفاهيم النسبية للمصطلحات العلمية الأخرى والتي هي ذات مضامين واسعة في مجالاتها النظرية والتطبيقية ، إذ يختلف الباحثون في تحديد المفاهيم كل حسب تخصصه واتجاهاته وخلفياته الفكرية والأيدلوجية والانتماءات الأخرى سواء كانت حضارية أو قومية أو دينيه أو فئوية ....الخ ، إذ أن الوظائف الأساسية التي يحاول الإنسان توظيف التخطيط من اجلها تحدد إلى درجة كبيرة نوع المنطلق أو المرتكز الذي يحدد المفهوم ، ويمكن القول هنا أن تنوع المفاهيم الخاصة بالتخطيط وتعددها لا يعني الاختلاف وإنما التوافق، ولكن زاوية الرؤيا تختلف للأسباب التي ذكرت . (السعدي سعدي محمد صالح ١٩٨٩)

يمكن أن نستعرض بعض المفاهيم الخاصة بمصطلح التخطيط ومن وجهات نظر مختلفة حسب المدرسة الفكرية التي ينتمون لها وتبعا للظروف البيئية للأقاليم:-

يرى جون فريدمان في مؤلفه التخطيط الإقليمي (Regional planning) إن التخطيط هو عملية تحديد وإبراز الأهداف الاجتماعية المراد تحقيقها من خلال إعادة تنظيم وترتيب النشاطات المختلفة في مجال زماني ومكاني معين .

جون كلاسون يرى أن الاختلافات القائمة بين المناطق المختلفة من النواحي الاقتصادية والحضارية والسياسية تستدعي اللجوء إلى التخطيط في سبيل تحقيق المعالجات الضرورية لهذه الاختلافات وبالتالي تكون هناك حاله من التوازن بما يؤدي إلى تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

أما بيتر هول فيرى أن التخطيط يعني إعادة ترتيب أجزاء الشيء الواحد (to arrange the parts of) ويعني امتلاك القدرة على التصور للكيفية التي يكون عليها ذلك الشيء والتي ينبغي أن تكون أفضل صورة ممكنة ضمن الظروف المكانية والزمنية المحددة وكذلك إدراك المنجزات التي ستحقق في مرحله لاحقة ، ويمكن أن يكون المجال المكاني إقليما فيكون ذلك (التخطيط الإقليمي) .

أما الاقتصاديون فيرون أن التخطيط وسيلة أساسية لقيادة وتحقيق النمو الاقتصادي المتسارع في الأقطار الأقل تطورا من خلال زيادة الدخل والاستثمار الذي ينعكس على الحياة الاقتصادية للسكان بما يحقق رفع المستوى ألمعاشي . (موسى ،د. خميس خلف ١٩٩٠)

الدكتور، سعدي محمد صالح يرى أن التخطيط يعني مجموعة من التحويرات النظرية والعملية التي يجريها الإنسان بإرادة واعية على عناصر البيئة في سبيل أن يحقق اكبر منفعة عبر أفضل استعمال لجميع مصادر الثروة الطبيعية والبشرية من اجل حالة أحسن وحياة أفضل

للإنسان والمجتمع الإنساني ضمن ظروف مكانية وزمانية محددة وبهدف تحقيق المصالح العامة القائمة على العدل والمساواة ولرفاه للمجتمع .(السعدي، سعدي محمد صالح ١٩٨٩)

ونرى أن التخطيط هو مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذ من قبل متخصصين وتستند على أسس نظرية قابلة للتطبيق على واقع الحال من اجل تنظيم أو تطوير أو تنمية قطاع معين أو من اجل تحقيق تنمية شاملة من خلال الاستثمار الأمثل لموارد البيئة الطبيعية والبشرية بما يحقق تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي تحقيق الرفاهية للمجتمع ، إن هذه الإجراءات والقرارات تتخذ من خلال عملية تخطيطية (planning process) متكاملة ومنتظمة تتضمن الخطوات الآتية :

١- دراسة واقع الحال (existing situation) من خلا ل اهداف جغرافية شاملة للخصائص التي يتصف بها البلد أو الإقليم المدروس وعادة ما تتضمن الدراسة واقع الحال الطبيعي والذي يشمل على دراسة التكوين الجيولوجي ، أشكال السطح ، المناخ ، التربة، الموارد المائية والنبات الطبيعي ، ثم دراسة السكان ، نموهم ، وتركيبهم الديموغرافي ، وتوزيعهم الجغرافي ، ثم دراسة الجانب الاقتصادي بكافة قطاعاته الزراعية ، الصناعية والخدمية . من خلال هذه الدراسة يتم الكشف عن الإمكانات والمعوقات للتخطيط .

٢- في ضوء ما يتم من دراسة واقع الحال يتم تحديد الأهداف المراد تحقيقها من العملية التخطيطية وعادة ما تكون أهداف عامه وأهداف خاصة وأهداف مرحلية وتحدد وفق الإمكانات المتوفرة .

٣- وضع البدائل (alternatives) اللازمة لتحقيق الأهداف ، هذه البدائل قد تكن ثلاثة أو أكثر ، ولكن يفترض أن تكون ضمن التوجه العام الذي يحقق الأهداف وبالتالي تكون قابلة للاختبار وفق معايير علمية تحدد من قبل متخصصين لاختيار البديل الأفضل .

٤- اختيار البديل الأفضل الذي يفترض أن يكون مناسباً للنظام الاقتصادي والسياسي للدولة أو الإقليم الذي يقع تحت تأثير ذلك النظام ، فإذا كان النظام الاقتصادي يقع تحت تأثير النظام الرأسمالي فعادة ما يستخدم للمفاضلة بين البدائل طريقة (in put out put analyses) تحليل الكلف والفوائد ، وإذا كان النظام رأسمالي فعادة ما تستخدم طرقة تحليل الكلف والفوائد (cost benefit analysis) وما بين الاثنين يمكن أن تستخدم أي طريقة أخرى للاختبار شرط أن تحقق الأهداف ألمحدده مع مراعاة النظام الاقتصادي والسياسي للبلد الذي تقع تحت تأثيره

٥- اعتماد البديل الأفضل (Best Alternative) وهنا يجب أن تتخذ االأجرآت الآتية -:

- تحديد المسؤوليات الإدارية اللازمة للتنفيذ ويفترض أن تكون تلك المسؤوليات واعية ونزيهة لإدارة المشروع المحدد لها .
- رصد الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع .
- تحديد البرنامج الزمني لتنفيذ تلك المشاريع .

٦- المباشرة في تنفيذ الخطة على الواقع حسب البرنامج التطبيقي المحدد ، مع الأخذ بنظر الاعتبار الأولويات في التنفيذ حسب ما تسمح به الإمكانات الفنية على أن لا تتداخل الأعمال بشكل يؤثر على المسار العام للخطة ، مع مراعاة البرنامج الزمني.

٧- اختبار مرحلي للخطة المنفذة مع تحديد نسب الانجاز وحسب البرنامج الزمني ، من خلال هذه الاجرآت يتحقق الاطمئنان بان الخطة تنفذ بشكل سليم ، فضلا عن الالتزام بالبرنامج الزمني المحدد بحيث يتم تقييم كل مرحلة وعلاقتها بالمرحلة اللاحقة .

٨- اعتماد مبدأ العودة إلى البداية (Feed Back) في حالة مواجهة عقبات أثناء التنفيذ بحيث تؤدي تلك العقبات إلى انحراف الخطة في تحديد الأهداف المحدد لها أو عند اكتشاف كون الخطة لا تحقق حاجات السكان وتطلعاتهم ، وفي هذه الحالة الأمر يتطلب مراجعة كل المراحل السابقة بحيث تتحقق من خلال المراجعة الاستثمار الأمثل (full utilization) للموارد وتحقيق أعلى منفعة من خلال تنفيذ الخطة .

٢- مفهوم التخطيط الإقليمي :

سبق وتم تحديد مفهوم التخطيط Planning على انه مجموعة من القرارات والاجرآت التي يتخذها المخططون من اجل تنظيم وتطوير وتنمية قطاع اقتصادي أو اجتماعي معين أو استثمار امثل لموارد البيئة الطبيعية والبشرية بما يحقق الرفاهية للمجتمع من خلال التنمية الشاملة وهذا يمثل جزء من مفهوم المصطلح (التخطيط الإقليمي) Regional Planning ، أما الشق الثاني من المصطلح الإقليمي Regional وهو مشتق من الإقليم Region ، وهنا يختلف الباحثون كل حسب تخصصه في تحديد المفهوم للإقليم ، ففي حين يرى الجغرافيون بان الإقليم الجغرافي (Geographical Region) يعني منطقة تمتاز بوجود ظاهرة جغرافية أو أكثر تمتاز بصفة التجانس (Homogeneity) وبالتالي تكون هناك عدة أقاليم جغرافية حسب التجانس للظاهرة أو الظواهر في ذلك المكان ، فنطلق تسمية إقليم البحر المتوسط كونه تتجانس فيه الخصائص المناخية ، أو الإقليم الجبلي للتجانس في الخصائص الطبوغرافية ، ونطلق تسمية إقليم الهضبة الصحراوية لوجود تجانس في الخصائص الطبوغرافية والخصائص المناخية .(الدليمي ، د. محمد دلف ١٩٩٤)

أما الإقليم التخطيطي (Planning Region) فان مفهومه يتراوح بين كونه إقليم إداري، أو إقليم تخطيطي أو إقليم المشكلة.

الإقليم الإداري عبارة عن الوحدات الإدارية القائمة ضمن حدود إدارية محددة والتي تلبي الاحتياجات المحلية لإدارة شؤنها ، هذا التحديد يحقق سهولة الحصول على البيانات الإحصائية حسب الوحدات الإدارية خاصة في البلدان النامية ولكنه لا يخدم أحيانا العملية التخطيطية كونه يضم مناطق ونشاطات قد تتعارض أو تعرقل التنظيم المكاني للعمليات التخطيطية . (H.W. Richa, Qson 1978)

١- حجم من الثروات الطبيعية التي يكفي استثمارها كحد أدنى لتلبية حاجات السكان في ذلك الإقليم.

٢- أن يتوفر فيه حجم سكاني قادر على توفير قوة العمل القادرة على استثمار الثروات الطبيعية في ذلك الإقليم لسد حاجات السكان وتصدير الفائض من اجل تكوين الأساس الاقتصادي للإقليم.

أما الإقليم الخاص أو إقليم المشكلة فهو منطقة معينة ذات مشاكل تتطلب وضع وتنظيم برامج محددة لمواجهة تلك المشاكل التي تعاني منها ، وقد يتدخل القرار السياسي. اختيار

إقليم ما لتحقيق هدف محدد والاستفادة منه بشكل خاص من خلال التوجيهات التي تسخر الإمكانيات البشرية والطبيعية والاقتصادية لتحقيق ذلك الهدف الذي جاء على أساسه القرار السياسي ولتحقيق وظائف محددة في ذلك الإقليم ويدخل ضمن ذلك :

- الاستعمال الخاص للأرض وذلك عن طريق تخصيص ارض معينة لتحقيق غرض خاص له ظروف خاصة وأهداف خاصة فيدخل بذلك ضمن استعمالات الأرض للأغراض الخاصة Special Land use .
- إقليم جغرافي تطغى فيه وظيفة أساسية على الوظائف الأخرى ويكون مجالا لتحقيق تلك الوظيفة بالدرجة الأولى وبنسبة عالية كالإقليم الصناعي تماما أو الإقليم الزراعي تماماً (السعدي، د سعدي محمد صالح ١٩٨٩).

إن تخطيط التنمية له مدى إقليمي، والمكانية: اقتصادي هو المنطقة ذات المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة التي تفرضها الخصائص الطبيعية للإقليم، مظاهر السطح، التربة، المناخ، الموارد المائية والنبات الطبيعي والموارد الطبيعية الأخرى والتي يتراوح تأثيرها سلبا أو إيجابا على حياة السكان وفي كلتا الحالتين فان تخطيط التنمية الإقليمية يكون أساسا مهما في عملية التطوير والتنمية. (Albert , Waterston , 1974) ويتضمن التخطيط الإقليمي ثلاثة أبعاد مكانية :-

١- التخطيط الحضري ضمن الإقليم ونعني به تخطيط مدن الإقليم من حيث تنظيم استعمالات الأرض Land use من خلال وضع المخططات الأساسية ، كذلك تخطيط مناطق الضواحي أو المدينة وإقليمها الريفي أو جزءا متخلفا من اقتصاد دولة نامية .

٢- إعداد سلسلة من الخطط الإقليمية التي تغطي كل الاقتصاد الوطني وتكون جزءا من استراتيجيه الخطة القومية للبلد .

٣- كجزء من مهام التخطيط الإقليمي ، اختيار المواقع المثلى للمشاريع الصناعية أو الزراعة أو الخدمية بحيث يتحقق التوازن الاقتصادي بين الأقاليم في الاقتصاد الوطني .

مفهوم التنمية

إن شمولية مفهوم التنمية أدت إلى اختلاف وجهات النظر في تعريفها وصعوبة الإحاطة بها لتعدد أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمكانية ، كما أن مفهوم التنمية يتأثر بطبيعة المنطلقات الفكرية والأيدلوجية ، ولكن هذا لا يعني وجود قاسم مشترك يمكن من خلاله تحديد مفهوم التنمية ، والقاسم المشترك هو الإنسان كونه هدف التنمية ووسيلتها .

لقد كان من أهم المقاييس التقليدية للتنمية الاقتصادية هو زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا النمو في الدخل هو الذي يؤدي إلى القضاء على الفقر ومظاهر التخلف الأخرى . (النجيفي ، د.سالم توفيق ١٩٨٨)

هذه المفاهيم جاءت عند اغلب الاقتصاديين الذين يمثلون المدرسة الكلاسيكية ومنهم : آدم سميث الذي يعتقد أن الادخارات تؤدي إلى زيادة في رأس المال تلقائيا واعتقد أن مسالة النمو الاقتصادي مسالة تراكمية فحين يبدأ تقسيم العمل يترتب عليه ارتفاع الإنتاج ، لا سيما عندما يتوفر مقدار من الطلب الفعال والحجم المناسب من رأس المال فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الدخل القومي من ثم يؤثر الدخل في زيادة السكان لأنه يعد حافزا ودافعا له ، وما أن تأخذ

المعدلات السكانية بالنمو حتى يزداد الطلب ويتسع السوق وتعقب ذلك زيادة الادخار بوصفه عاملا يتأثر بزيادة الدخل .

ريكاردو الذي قسم النظام الاقتصادي إلى ، الرأسماليون ، أصحاب الأراضي ، والعمال ، ويرى أن العناصر الداخلة في عملية الإنتاج تنقسم إلى عوامل الإنتاج الثابتة وعوامل الإنتاج المتغيرة ويعتبر الموارد الطبيعية من العوامل الثابتة بينما يرى أن العمل ورأس المال من العوامل المتغيرة ، ويرى أن التقدم الاعتيادي للاقتصاد نحو حالة مستقرة يتم من خلال فترات توازن مؤقتة تكون فيها الأجور في مستوى حد الكفاف وخلال تلك الفترات يكون الدخل القومي في حالة ارتفاع ، فضلا عن ازدياد معدل إيرادات الاستثمار ، غير أن تلك الفترة من التوازن المؤقت لم تستمر لأنه ثمة استثمارات جديدة تحصل ترفع الطلب على العمل وتؤدي إلى رفع الأجور فوق مستوى الكفاف ونتيجة لذلك يزداد السكان ، وان الارتفاع المؤقت للأجور سوف يخفض الأرباح ويؤدي إلى انخفاض تراكم رأس المال . (الفهداوي ، د. خميس خلف ، مازن عيسى ، ٢٠٠٠)

النظرية الماركسية تعزي سبب تباطؤ التنمية بسبب استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وبسبب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

أما مالثس يرى أن الفقر وسوء التوزيع يفسر عدم كفاية الموارد الاقتصادية للسكان وهو صاحب النظرية التي تقول إن السكان ينمو بمتوالية هندسية بينما الغذاء ينمو بمتوالية عددية لذا فان العالم مقبل على كوارث وحروب ولهذا سميت نظريته بالتشاؤمية .

ويرى بعض الاقتصاديين بان التنمية تعني عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي، واضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة بحيث تكون نسبة هذه الزيادة اكبر من نسبة زيادة السكان وتؤدي إلى إحداث تغيرات في هيكلية الاقتصاد في الدولة. (طنيب، محمد شفيق وآخرون ، ١٩٨٥)

إن مفهوم التنمية حتى الستينات من القرن العشرين كان ينظر لها على أنها قابلية الاقتصاد على النمو في الدخل القومي ، ولكن بعد تجربة التنمية في بلدان العالم الثالث قد أنجزت معدلات جيد في نمو الدخل القومي ولكنها لم ترفع مستوى المعيشة لشعوب تلك البلدان ، فقد بقيت شعوب العالم الثالث في حالة تطور حضاري بطيء وهذا مؤشر كبير يوضح أن هناك خطا في أن يتصور المرء إن التنمية الاقتصادية يمكن أن تحصل عن طريق زيادة الدخل القومي في البلدان النامية ، لذا فان علماء الاقتصاد لا يميلون ألان إلى استخدام المقاييس التقليدية السابقة في تقويم عمليات التنمية وإنما أصبح التركيز على نوعية التنمية الاقتصادية .

إن عملية التنمية (Development Process) تتضمن أكثر من مجرد الجانب المادي والمالي في حياة الشعوب لذا فان العملية التنموية يجب أن تفهم على أنها عملية متعددة الأبعاد وتتضمن إعادة التوجيه للنظام الاقتصادي والاجتماعي في البلد وتحسين مستوى الدخل القومي والإنتاج فضلا عن تضمنها تغييرات كبيرة في النظام المؤسسي الاجتماعي والإداري للاقتصاد الوطني .

إن مشكلة البلدان المتخلفة ليست في حاجتها إلى مجرد النمو (Growth) الذي يشير إلى زيادة ثابتة أو مستمرة في جانب من جوانب الحياة ، أما التغيير فانه يسبق التنمية أو يكون

ناتجا عنها ويتناول الجوانب البنائية والوظيفية وهو تغيير كيفي وليس نوعي ، لذا فان التنمية تضم التغيير كأحد المعاني التي يستخدم لهل المصطلح للتعبير عن عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي في الدولة أو الإقليم . (صفوح ، خير ، ٢٠٠٠)

إن الرؤيا الحديثة للتنمية تتضمن أكثر من النمو الاقتصادي ، فهي تعني النمو الاقتصادي مضافا إليه التغير في هيكل الاقتصاد والنظام الاقتصادي والاجتماعي ، ومن هذا المفهوم يمكن أن نحدد الأبعاد النوعية للمفهوم الحديث للتنمية وهذه الأبعاد لم تكن يتضمنها المفهوم التقليدي للتنمية

- **يؤكد المفهوم الحديث للتنمية على تحسين أداء عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية وفي تطوير التقنية التي يسخرها الإنسان في خدمة أغراض التنمية .**

-تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية وخدمات البنى التحتية (Infrastructure).

- **التوزيع المتوازن للدخل على أفراد المجتمع من اجل رفع المستوى المعاالهجرة.ستثمار الأمثل لموارد البيئة الطبيعية وتنظيم استخدام تلك الموارد بما يخدم الجيل الحالي والأجيال القادمة.**
- **تنظيم البيئة الطبيعية والبشرية عن طريق التقليل من مخاطر التلوث.**
- **تقليل الفوارق بين الريف والمدن بما يسمح بالاستقرار ولتفادي مخاطر الهجرة .**

وهنالك ثلاثة قيم أساسية تحدد المعنى الواسع للتنمية وبدونها لا يمكن للدولة أن تحقق التنمية وهذه القيم هي:

١- إمكانية الدولة على توفير الحاجات الأساسية لسكانها (سكن، ملبس، غذاء، ومستوى جيد من التعليم).

٢- الاستقلالية (احترام الذات) إذ لا يمكن لأي بلد أن يكون قادراً على التطور إذا ما تم استغلاله من قبل الآخرين.

٣- الحرية من خلال التخلص من الفقر والجهل والفساد السياسي والإداري وامتلاك حق الاختيار.

مفهوم التنمية المستدامة

نشأ مفهوم التنمية المستدامة بعد أن لم يحقق مفهوم النمو الاقتصادي ومن بعده مفهوم التنمية الطموحات على المستوى البعيد إذ أن تلك النماذج السابقة لمفهوم التنمية تركز على المكاسب التي تحققها التنمية على المستوى القصير ، دون النظر إلى مستقبل الأجيال اللاحقة الأمر الذي يتطلب استثمار متوازن للموارد الطبيعية دون التفريط بها واستغلالها بطريقة غير مدروسة ، لذا يجب أن يكون واحد من ضوابط التنمية كيفية إدارة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها .

عرف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة وتتعلق التنمية بهذا المعنى بنوعية الحياة ولا ينبغي الخلط بينها وبين النمو الاقتصادي على الرغم من أن الاثنين يرتبطان ارتباطا وثيقا في إطار المفهوم الحديث للتنمية .

بالرغم من وجود تعار يف أخرى للتنمية المستدامة لكنها تتمحور جميعها حول هذا المفهوم السابق ، أما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للموارد الطبيعية وصيانتها ، فإنها تعني توجيه الإمكانات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال القادمة بصورة مستمرة ، وعندما نقول الموارد الطبيعية فإننا نقصد الأرض والمياه والحيوان والنبات الطبيعي وما يوجد من موارد في باطن الأرض كالنفط والمعادن وغيرها مما يستثمره الإنسان لتلبية احتياجاته الحياتية ويفترض أن يكون هذا الاستثمار لا يؤدي إلى تدهور في البيئة ، إذ أن استخدام الموارد الطبيعية والبشرية بشكل عقلاني وصيانتها وتعزيزها يؤدي إلى إمكانية النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل .إن جميع المفاهيم للتنمية المستدامة تتفق على أن استدامة النشاطات التي تحقق التنمية وبالتالي الرفاهية للمجتمع تعتمد عل إمكانية المحافظة على العوامل البيئية سواء كانت طبيعية أو بشرية أو اقتصادية التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق الرفاهية في المستقبل .من اجل معرفة ماهية التنمية المستدامة بشكل واضح لا بد من التعرف على خصائصها وأبعادها الفلسفية والتي تمتاز بكونها :

- **تمتاز التنمية بالديناميكية كونها عملية مستمرة ومتجددة كلما تحقق مستوى معين من التطور تطلب ذلك الانطلاق إلى مستوى أعلى لمرحلة لاحقة، وهذه الخاصية تعطي مفهوم التنمية صفة الاستدامة.**
- **شمولية أهداف التنمية كون المفهوم الحديث للتنمية لا يقتصر على رفع مستوى الدخل القومي للبلدان وإنما يضاف له التقدم في كافة مجالات الحياة من تعليم، وخدمات الصحة، وتحقيق توازن نسبي للدخل وتحسين مستوى الخدمات ألعامه والخدمات المجتمعية.**
- **اعتماد التنمية بشكل أساسي على مقوماتها المختلفة من داخل الحيز الجغرافي وخاصة المفاصل الرئيسية لتلك المقومات المتمثلة بالإنسان والبيئة، وهذه الخاصية تعطي التنمية صفة الذاتية والاستمرارية.**
- **القدرة على تجاوز المعوقات وتضييق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة من خلال كون التنمية المستدامة تحقق النمو وتراكم المعرفة واستمرار التطور في المجال المادي والمعنوي للبلد.**

إن صفة الديناميكية والشمولية تجعل من عمليات التنمية المستدامة ذات استمرارية بإبعادها المكانية والزمنية كما يوضحه الأنموذج الآتي :

شكل رقم ٢ أنموذج الشمولية والديناميكية للتنمية

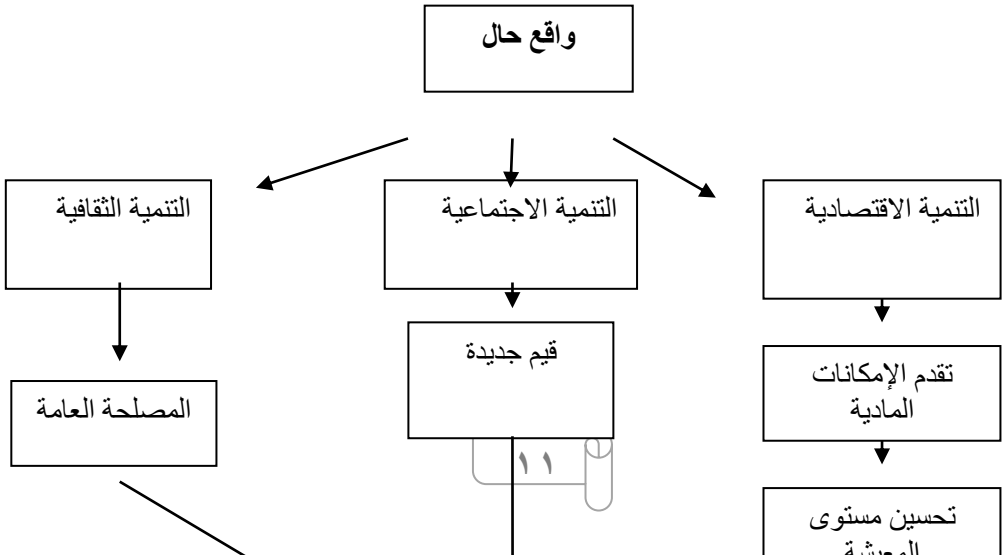

المقومات الأساسية للتنمية:

لغرض البدء بعمليات التنمية لا بد من توفر مقومات أساسية وهي ، رأس المال ، الموارد الطبيعية ، الموارد البشرية ، ثم التكنولوجيا ، بدونها أو عدم توفر احدها لا يمكن البدء بتنمية ، لأنها مترابطة مع بعضها ومتكاملة، سوف نناقش هذه المقومات من الناحية الاقتصادية والجغرافية :

١- رأس المال : إن القيام بأي مشروع اقتصادي سواء كان صناعيا أو زراعيا أو خدميا ، يتطلب توفير رأس المال الكافي لانجاز العمل لذلك المشروع ، ورأس المال يأتي من تراكم الادخارات التي من خلالها تتوفر الموارد لإغراض الاستثمار بدلا من توجهها نحو مجالات الاستهلاك ، وان يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات التي لدى الأفراد والجهات المختلفة . وهذا الأمر ينطبق على التخصيصات الحكومية خاصة في البلدان التي تتبع النظام الاشتراكي ، إذن رأس المال يأتي إما من الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة أو الحكومات المركزية وحسب النظام الاقتصادي المتبع في البلدان المختلفة .

إن عملية توفر الموارد المالية ، ووجود ادخارات وتوفر أجهزة ومؤسسات تمويلية تتولى ذلك لا تكفي لعملية الاستثمار ، ما لم تتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة بالمواد الخام والقدرات البشرية والمستلزمات المادية الأخرى . (خلف ، د. فليح حسن ، ١٩٨٨)

إن اغلب الدول النامية تتوفر فيها مقومات التنمية وخاصة ما يتعلق بموارد البيئة الطبيعية والموارد البشرية ولكن لا يتوفر فيها رأس المال الكافي للتنمية خاصة وأنها تحتاج إلى دفعة قوية (Big push) للخروج بالمجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة النمو والتقدم ، (خير ، صفوح ، ٢٠٠٠) ، ولكن ينقصا رأس المال ، وعلى الرغم من سهولة انتقال رأس المال مكانيا ضمن الأقاليم الجغرافية بين الدول ولكنه يشكل عبئا كبيرا على الدول التي تحصل علية من الدول المتقدمة بسبب التبعات المالية الكبيرة نتيجة لتراكم الفوائد على تلك القروض ، وما يتبع ذلك من هيمنة سياسية على الدول النامية .

٢- الموارد الطبيعية : تلعب الموارد الطبيعية دورا كبيرا في عملية التنمية على الرغم من اختلاف الباحثون في أهميتها ، فمنهم من يرى أن الموارد الطبيعية تلعب دورا حاسما في عملية التنمية ويربطون بين النمو الاقتصادي في بعض دول العالم المتقدمة مثل انكلترا وفرنسا وألمانيا وأمريكا ووفرة الموارد الطبيعية فيها ، بينما يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق التنمية رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك ، بدليل أن بعض دول العالم قد تقدمت اقتصاديا بالرغم من قلة مواردها الطبيعية مثل اليابان .

إن البلدان المتقدمة وبفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج بحيث تحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر ، وبما أن هذه البلدان تمتلك فن إنتاجي متطور ولديها قدر واسع من رأس المال وتتوفر فيها كفاءة العنصر البشري ، فإنها يمكن أن تعوض عن النقص في الموارد الطبيعية عن طريق ما يمكنها استيراد من المواد الأولية التي تحتاج إليها ، وهذا بعكس الدول النامية التي هي غير قادرة على إحلال عنصر إنتاجي محل عنصر إنتاجي آخر ، وانخفاض كفاءة العنصر البشري وقدرتها على التصدير ومنافسة السلع والبضائع المنتجة في الدول المتقدمة ، يؤدي ذلك إلى ضعف قدرتها على استيراد الموارد الطبيعية التي تحتاجها ، لذا فان عملية التنمية في الدول النامية تعتمد على مدى توفر الموارد الطبيعية بشكل أساسي .

ويمكن أن نشير هنا إلى أن ارتباط الموارد الطبيعية بالزراعة اكبر من ارتباطه بالصناعة لان الموارد التي تحتاجها الصناعة يمكن أن تعوض عن طريق الاستيراد أو إيجاد بدائل صناعية تعوض عن الطبيعية ، بينما لا يمكن تعويض أو استيراد الموارد الطبيعية التي تحتاجها الزراعة ، مثل التربة والمياه والمناخ والعناصر الأخرى .

إن معظم الدول النامية لا تعاني من شحه في الموارد الطبيعية حيث تمتلك قدرا مناسبا منها ، إذ أن معظمها تتوفر فيه أراضي صالحة للزراعة إلا أنها غير مستثمرة بشكل امثل أو أن عملية الاستثمار في المجال الزراعي تعاني من ضعف الكفاءة الإنتاجية للفرد وللدونم نتيجة لاعتماد الأساليب الزراعية المتخلفة ، هذا فضلا عن امتلاك اغلب الدول النامية إلى موارد طبيعية أخرى يمكن أن تستثمر اقتصاديا مثل المعادن ومصادر الطاقة المختلفة ، ولكنها تعاني من عدم توفر التكنولوجيا اللازمة ونقص في رأس المال وانخفاض في مستوى القدرات البشرية .

٣- <u>الموارد البشرية :</u> إن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها ، إذ أن الهدف النهائي لعملية التنمية هو تحقيق الرفاهية والسعادة للإنسان ، وهذا يأتي عن طريق رفع المستوى ألمعاشي نتيجة لارتفاع مستوى دخل الفرد ، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فهذا يتأتى من خلال كون التنمية توضع أهدافها وخططها وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني . لذا فان الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية ، وان جميع مقومات التنمية من تراكم رأس المال والنمو السكاني واكتشاف موارد جديدة والتقدم التكنولوجي هو في النتيجة يأتي من دور الطاقات البشرية وجهودها .

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد القابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة ، لذا فان الدول النامية تقع في مشكلة الكم والنوع في مجال الموارد البشرية ، بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المختلفة الصناعية والزراعية والخدمية .

ولغرض تقييم أهمية الموارد البشرية يمكن أن نعتمد المؤشرات التالية :

- عدد السكان الذي يفترض أن يكون متناسباً مع حجم الثروات الطبيعية وهذا يعطي تصور عن قوة العمل وتعطي مؤشر لحجم السوق .
- حجم القوى العاملة ، وكم عدد السكان الذين هم في سن العمل وكم عدد السكان النشطين اقتصاديا .

- كم هي نسبة الإناث اللواتي بالإمكان مشاركتهم في الإنتاج .
- حالة التوازن في توزيع السكان البيئي (حضر وريف) .
- حالة التوزيع المكاني للسكان في المسرح الجغرافي للبلدان والأقاليم .
- حالة المجتمع ومدى تأثير العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية الأخرى على قوة العمل .
- مستوى التعليم العام والتعليم المهني والتعليم العالي .

٤- التكنولوجيا : تعتبر التكنولوجيا مقومة أساسية ومهمة في عملية التنمية بكافة مجالاتها ، ذلك لان استخدام التقنيات الحديثة تلعب دورا هاما في عملية الإنتاج الواسع الزراعي والصناعي والخدمي .

تعرف التكنولوجيا على أنها الجهد النظم الذي يهدف إلى استخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بشكلها الواسع ، ومن أهم عناصرها ، براءات الاختراع والمعرفة التكنولوجية في المجالات

تبرز أهمية التكنولوجيا في كونها الوسيلة الفعالة التي تحقق القدرة المتاحة من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق الاكتشاف وإضافة مواد جديدة من خلال ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على الكشف عما موجود من موارد طبيعية، وتؤدي إلى زيادة الانتفاع من تلك الموارد عن طريق زيادة القيمة الاقتصادية لها، وإنها تؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد الموجودة عن طريق تحقيق الاقتصاد في استخدامها ، واكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتقليل كلف الإنتاج . (خلف ، د. فليح حسن ، ١٩٨٨)

إن التوزيع الجغرافي غير المتكافئ بين الدول النامية والدول المتقدمة ، أدى إلى تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة لاعتمادها في عملية التنمية على التكنولوجيا التي تصدرها لها الدول المتقدمة ، ومما يزيد في المشكلة هو إن الدول المتقدمة تعتمد على أساليب متنوعة لاستنزاف قدرات وثروات البلدان المتخلفة والنامية وإعاقة تطورها وعدم السماح لها بامتلاك البيئة المناسبة التي تمكنها من تحقيق التطور التكنولوجي .

معوقات التنمية :

بدء النمو الاقتصادي في أوربا وأمريكيا الشمالية في أواخر القرن الثامن عشر ، عندما بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا وامتد تأثيرها إلى أوربا وأمريكيا الشمالية ، وفي نهاية القرن التاسع عشر وبدية القرن العشرين انتشرت فوائد النمو الاقتصادي إلى اليابان والاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية . أما البلدان النامية فان الفقر ومستوى المعيشة المنخفض وسوء التغذية كانت الميزة للبلدان في آسيا وإفريقيا وأميركا الجنوبية ، ونتيجة لهذا الوضع حصلت فجوة كبيرة في مستوى المعيشة (Standard of living) بين البلدان التي بدا فيها النمو الاقتصادي المتواصل والبلدان التي لم يبدأ فيها النمو الاقتصادي إلا مؤخراً . (النجيفي ، د.سالم توفيق ١٩٨٨)

السؤال هنا لماذا بدا بعض الدول بالنمو الاقتصادي المتواصل قبل غيرها ، أو ما الذي منع الدول النامية من الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي المتواصل ؟ وهل أن العوائق التي منعت التنمية الاقتصادية كانت نتيجة للأوضاع الداخلية للبلدان النامية أو أن قوى خارجية هي التي فرضت التخلف ؟ .يرى هرشمان (Hirschman , Albert , 1965) أن العوائق للتنمية

الاقتصادية تعرف بأنها غياب الحالة أو الحالات الموجودة في احد البلدان المتقدمة (أي وجود متطلبات التنمية في البلدان المتقدمة وعدم وجودها في البلدان النامية) ، لذلك فان عدم وجود تلك المتطلبات يعد مسالة نسبية ومختلفة بين البلدان حتى النامية منها ولذلك يجب النظر إلى تاريخ عدد من البلدان المتقدمة وملاحظة حالات معينة كانت موجودة عندما بدأت التنمية مثل تراكم رأس المال وتوفر المواد الأولية والتعليم والصحة والإصلاح الزراعي وغيرها ، ربما عدم توفرها في البلدان النامية كان عائقا أمام التنمية الاقتصادية .

يمكن أن نصنف العوائق للتنمية على أساس الشمول والوضوح بأنها تقع تحت العناوين الآتية :

١- العوائق الاقتصادية : إن العوائق الاقتصادية الأكثر شيوعا عند الاقتصاديين هو ما يعرف بالحلقة المفرقة للفقر ومحدودية مدى السوق في البلدان المتخلفة. (النجيفي ، د.سالم توفيق ١٩٨٨)

إن أهم الأسباب المولدة للحلقة المفرغة للفقر هي :

١- المستوى المنخفض لمعدلات الادخار .

٢- زيادة عدد السكان بنسبة اكبر من الزيادة في الإنتاج .

٣- عدم توفر الموارد المستخدمة في تعزيز وتطوير القابلية الإنتاجية في مجال الغذاء والسكن وضروريات الحياة الأخرى .

أنموذج 3 يمثل الدائرة المفرغة للفقر

معدل منخفض لنمو الدخل

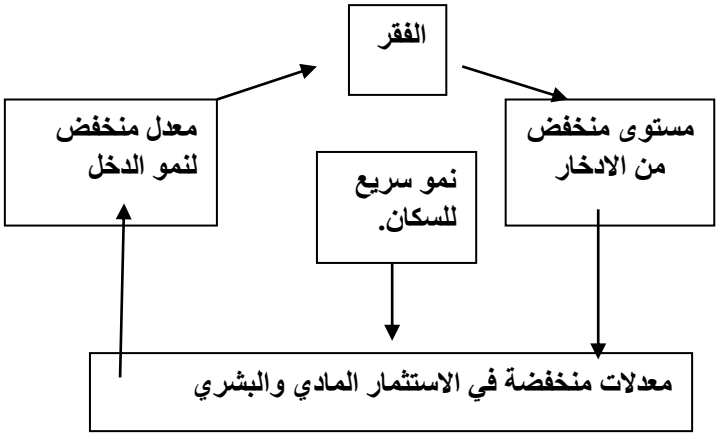

هنالك عامل اقتصادي آخر هو ما يتعلق بمحدودية ومدى السوق بسبب انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية الأمر الذي يؤدي إلى ضيق السوق ، يضاف إلى ذلك عدم توفر الحد الأدنى من السكان القادرين على أن يشكلوا طلبا على الإنتاج المحلي لبلدانهم ، خاصة وان الإنتاج الزراعي في البلدان النامية يشكل العمود الفقري للاقتصاد ولذي يتوجه عادة نحو الاكتفاء الذاتي وهذا ينجم عنه ضيق اكبر في السوق ، ثم إن ضعف قدرة المنتجات الزراعية والصناعية في الدول النامية على منافسة الإنتاج في الدول المتقدمة بسبب نوعية الإنتاج والارتفاع النسبي لأسعار المنتجات في البلدان النامية ، وهذا يزيد من مشكلة السوق فيها .

٢- العوائق السياسية : وتتمثل في عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى عدم تشجيع أصحاب رؤوس الأموال إلى الاستثمار في البلدان المتخلفة والنامية ، كما أن عدم وجود الاستقلال بسبب الاستعمار يجعل تلك الدول أسيرة مصالح الدول المستعمرة ، ذلك لان الدول المستعمرة تركز على استثمار محدود في تدريب العمل وتاهيلة وتوجيه ذلك نحو إنتاج المواد الأولية لغرض التصدير لصالحها ، دون الاهتمام بإحداث تغييرات هيكلية للنهوض بتلك البلدان نحو التنمية الحقيقية .

٣- العوائق الاجتماعية : تتمثل العوائق الاجتماعية في :

- **الزيادة المستمرة في النمو السكاني مقابل قلة في الإنتاج .**
- **انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم**
- **ضعف ارتباط التعليم بالمجالات الإنتاجية**
- **عدم توفر الإمكانيات للتدريب والتأهيل .**
- **استخدام الطرق البدائية في الإنتاج وسيطرت العادات والتقاليد التي تحدد التطور .**
- **عدم مشاركة المرأة في العمليات الإنتاجية بسبب القيم الاجتماعية المتخلفة**

أنموذج ٤ حلقة انخفاض مستوى الصحة

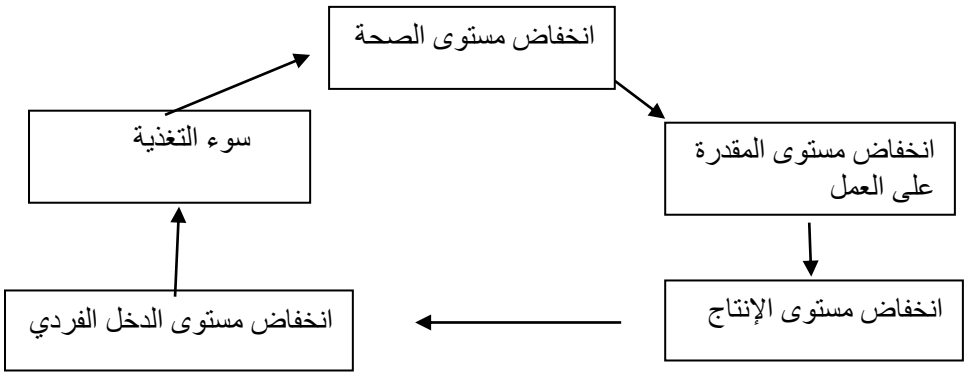

أنموذج ٥ حلقة انخفاض مستوى التعليم

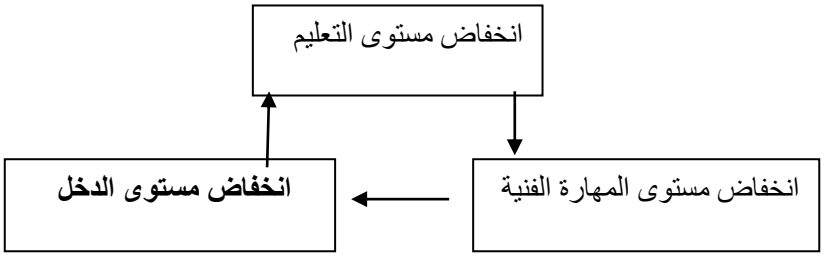

٤- العوائق الدولية : يمكن تحديدها بالاتي :

- **اعتماد البلدان المتخلفة في كثير من جوانب العمل الخاص بالتنمية على البلدان المتقدمة ، سواء في مجال رأس المال أو التكنولوجيا الأمر الذي يجعلها أسيرة لاستراتيجيات تلك الدول الأمر الذي يعيق التنمية فيها .**
- **ما تفرضه الدول المتقدمة من قيود في مجال التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا من خلال السيطرة الاحتكارية ، وما استخدام نظام قياس الجودة ISOO إلا دليلا على ذلك ، هذه القيود تشكل عائق كبير أمام الدول النامية في تصدير إنتاجها وبالتالي عدم انتعاش الاقتصاد فيها .**
- **ممارسة الدول المتقدمة عملية استنزاف واسعة لثروات وموارد البلدان المتخلفة بالشكل الذي يعيق عملية تنميتها وتطورها .**

النظريات التي تعني بتنظيم المكان وتنميته:

في هذا الجزء من الكتاب سنستعرض النظريات التي تهم الجغرافي والجغرافي المخطط وخاصة فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي والترتيب الهرمي للمستقرات البشرية والعلاقة المكانية والوظيفية للظواهر الجغرافية بشكل عام والمستقرات الحضرية والريفية بشكل خاص ، ثم النظريات التي تعني بالتخطيط والتنمية التي لها صلة بالتنمية الصناعية والتنمية البيئية ضمن اطار التخطيط الإقليمي الذي يهدف إلى تامين التطور المتوازن لكل إقليم من جهة ولمجموعة أقاليم الدولة من جهة اخرى ، خاصة وان التخطيط الاقتصادي – المكاني (المحلي والحضري والإقليمي والوطني) يهدف إلى توزيع مشاريع الإنشاء والتعمير والتنمية بما يتلاءم مع خصائص الأقاليم من جهة وتلبية حاجات المجتمع وتحقيق العدالة من جهة أخرى .

على هذا الأساس تم طرح الأسئلة الآتية : هل توجد علاقة بين توزيع المدن في إقليم ما وبين مراتب وأحجام المدن ؟ وهل ثمة ما يمكن أن يرقى إلى قاعدة أو قانون في وصف هذه العلاقة وتحديدها إن وجدت ؟ كما أن العمليات التنموية عندما تطبق على ارض الواقع ينتج عنها نشاطات في المجالات التي شملتها تلك العمليات وبالتالي يخلق نمط من العلاقات المكانية والوظيفية الجديدة ، على المخطط والمهتم في شؤون التنمية أن يستند إلى المفاهيم النظرية

كخلفية علمية تجعل منه قادرا على رسم الصورة الجديدة للإقليم من حيث تنظيم المكان وتنميته .

وللإجابة على تلك التساؤلات والافتراضات ، يمكن القول إن العديد من الباحثين قاموا بوضع نظريات وقوانين يمكن أن تحكم تلك العلاقات وسواء كانت مكانية أو وظيفية ، ويمكن القول هنا أن تلك النظريات والقوانين تعطي الشكل المثالي للواقع الجديد ، والمطلوب من العمليات التخطيطية وعمليات التنمية لا أن يطبق نتائج النظريات كما جاءت به تلك النظريات وإنما الاقتراب من الشكل المثالي وكلما كانت النتائج اقرب إلى الشكل المثالي كلما كانت نتائج التخطيط والتنمية أكثر نجاحا في تحقيق أهدافها .

بما أن الجغرافي معني أكثر من غيره بالتوزيع المكاني والوظيفي للظواهر الجغرافية وعلاقة بعضها مع البعض الآخر فإننا سنركز على المفاهيم النظرية التي تساعده في مهمته التخطيطية والتنموية .

نظرية الأماكن المركزية لكرستالر :

وضع كرستالر أسس نظريته في النصف الأول من القرن العشرين بعد ان درس واقع حال سهول بفاريا التي تمتاز بالتجانس الطبيعي والبشرى إلى حد ما .

اعتمد كرستالر في وضع أسس نظريته عل مبدأين هما :

أولا : الحد الأدنى من السكان الذي يتطلبه أي مشروع اقتصادي يضمن ديمومته واستمراره بحيث يتحقق منه ما يسد تكاليف الإنتاج مع هامش من الأرباح تجعل المستثمر مقتنعا بما يحققه مشروعه هذا . ان هذا يعني أن النشاطات الاقتصادية والخدمية الكبيرة سوف تفتش عن المكان الذي يتوفر فيه عدد من السكان يكفي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المتوخاة من إنشائه ، وبالتالي فان المشاريع الاقتصادية والخدمية في مدينة كبيرة لا يمكن أن تستمر في مدينة قليلة الحجم السكاني ، ولهذا فان مستوى الخدمات في أي مركز للاستقرار البشري يعتمد على مستوى الحجم السكاني فيه .

ثانيا : مدى البضاعة أو الخدمة ويعني به تلك المسافة التي يقطعها السكان الراغبون بالحصول على تلك الخدمة ، فالخدمات من المستوى العالي يمكن أن يقطع السكان مسافة بعيدة لغرض الحصول عليها تنسجم مع أهميتها ، وهكذا تتدرج الخدمات في تواجدها تبعا لمركزية المكان الذي تتواجد فيه تلك الخدمة ، وهذا يعبر عن التنافس المكاني بين مراكز تقديم الخدمات .(عباس ،عبد الرزاق ،١٩٧٧)

وبناءا على ذلك وفي حالة وجود إقليم جغرافي تتوزع فيه الخصائص الطبيعية بشكل متجانس من حيث الطبوغرافية والتربة والمناخ والموارد المائية وبدون أن يكون هناك عقبات طبيعية تعيق الحركة فيه ، كذلك التجانس في التوزيع الجغرافي للسكان ، وبناءا على هذا الافتراض توصل إلى أن هناك تسلسل هرمي متدرج لمستوى النشاطات الخدمية يتناسب مع الحجم السكاني للمستقرات البشرية في الإقليم ، كما انه افترض أن لكل مستوى من مستويات المراكز للمستقرات إقليم يتسع بدرجة تتناسب مع الحجم السكاني ومستوى الخدمات التي يقدمها هذا الإقليم ، ويتخذ الشكل السداسي والذي افترضه في بداية الأمر انه شكل دائري ولكنة وجد أن في الشكل الدائري يترك مناطق ضل متداخلة بين الأقاليم أو انطقه التأثير ، كما انه توصل إلى أن كل مركز خدمي يقدم الخدمات إلى ستة مراكز من المرتبة التي تليه من حيث

الأهمية وهكذا يستمر الشكل النهائي للتوزيع الجغرافي لمراكز الاستقرار البشري في الإقليم بترا تب سداسي متدرج ومنتظم .

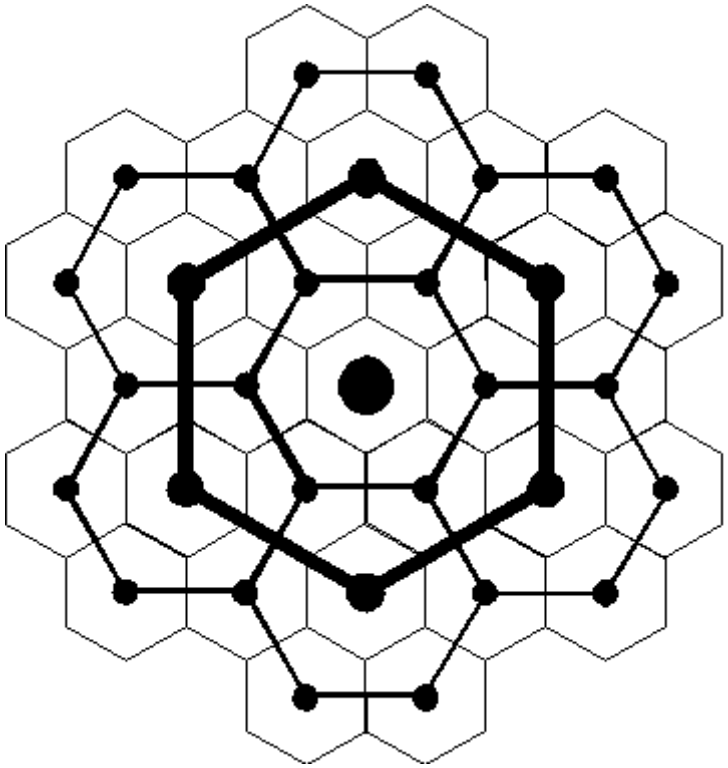

شكل ٥ الترتيب السداسي للمستقرات البشرية حسب كرستايلر

كرستالر في نظريته توصل إلى حقيقة هي أن درجة تمركز الخدمات والسكان تتزايد بشكل متسارع بانتظام لصالح المراكز البشرية الكبيرة ، كما انه اعتمد في افتراضاته على منهج التحليل ألعاملي وافترض أن جميع العوامل الطبيعية والبشرية ثابتة وجعل المتغير هو نوع ومستوى الخدمات . وعلى هذا الأساس وجد أن التسلسل الهرمي للنشاطات الخدمية تبدأ بترتيب منخفض على مستوى القرية وخدمات بمستوى أعلى في المدن الصغيرة وخدمات ذات مستوى عالي في المدن الكبيرة وبالتالي حدد سبة مستويات أو مراتب للاماكن المركزية مطابقة لسبعة مستويات من الخدمات وكالاتي :

جدول (١) مستويات الأماكن المركزية كما اقترحها كريستالر

المرتبة	مستوى المكان	المكان المركزي		ظهير المكان المركزي	
		السكان بالآلاف	المسافة كم	السكان بالآلاف	المساحة كم٢
١	ضيعة(قرية صغيره)	٠,٨	٧	٢,٧	٤٥

٢	قرية كبيرة	١,٥	١٢	٨,١	١٣٥
٣	بلدة صغيرة	٣,٥	٢١	٢٤	٤٠٠
٤	بلدة كبيرة	٩	٣٦	٧٥	١٢٠٠
٥	مدينة صغيرة	٢٧	٦٢	٢٢٥	٣٦٠٠
٦	مدينة متوسطة	٩٠	١٠٨	٦٧٥	١٠٨٠٠
٧	مدينة كبيرة	٣٠٠	١٨٦	٢٠٢٥	٣٢٤٠٠

وقد توصلت النظرية بناءا على ما ورد في الجدول السابق إلى الحقائق المفترضة الآتية :

١- كلما ارتقى المكان المركزي لرتبة ازدادت المسافة بينه وبين أمثله بمقدار: ٣

٢- كلما ارتقى المكان المركزي رتبة زاد عدد السكان للإقليم التابع له بمقدار (٣ مرات) .

٣- كلما ارتقى المكان المركزي رتبة زادت مساحة الاقليم التابع لـه بمقدار (٣ مرات) .

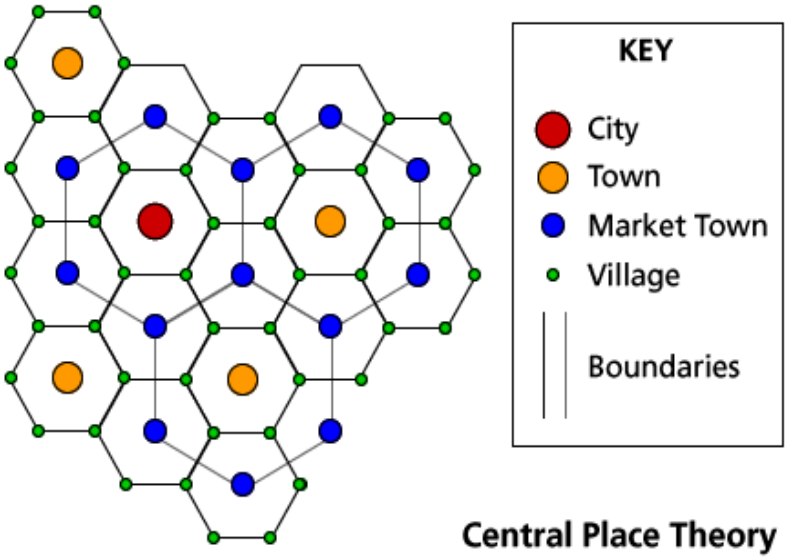

شكل ٦ تريب المستقرات حسب كرستايلر

بالرغم من الانتقادات الكثيرة التي وجهت إلى نظرية الأماكن المركزية لكونها مثالية، حيث لا يمكن أن يكون في العالم إقليم متجانس بنفس الطريقة التي افترضها كريستالر وانتقادات كثيرة اخرى لسنا في صدد ذكرها ولكن من المفيد ان نذكر ايجابيات هذه النظرية وما يمكن أن يستفيد منها المخطط الإقليمي المعني في شؤون التنمية واتي تكمن في :

- إن النظرية توصلت إلى توزيع مكاني متوازن لمراكز الاستقرار البشري إذا ما تحقق فانه يمثل التوزيع المكاني الأمثل للمستقرات البشرية وبالتالي توزيع امثل للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم ، وفي حالة عدم إمكانية تحقيق ذلك فان أي خطة لتنظيم المكان إذا ما اقتربت نتائجها من الشكل المقترح كلما حققت النجاح يتناسب مع درجة الاقتراب من الشكل المثالي .

- **ان التوزيع الوظيفي المتدرج بشكل منتظم وخاصة ما يتعلق بمستويات النشاطات الخدمية يحقق توازن وظيفي بدرجة عالية من الكفاءة والكفاية لذا فان التخطيط لتنمية متوازنة في الإقليم كلما اقتربت اهدافها من الشكل المثالي كلما حققت اكثر نجاحا في نتائجها .**
- **ان اعتماد النظرية على عامل الخدمات أساسا بعد الافتراض أن جميع العناصر الطبيعية والبشرية ثابتة ، يعتبر امر مهم لكون الخدمات يحتاجها الإنسان اينما وجد ، يختلف عن الصناعة مثلا التي يمكن أن تتواجد في مكان دون آخر ، كما أن الخدمات عامل مهم لتطير المستقرات البشرية بكل مراتبها ، فضلا عن كون التطور التكنولوجي سيقلل من نسب العاملين في النشاط الصناعي والزراعي فيما يزداد الطلب على الأيدي العاملة في قطاع الخدمات .**
- **إن اهتمام نظرية الاماكن المركزية في تفسير البنية الاقتصادية – المكانية فنها مفيدة في التخطيط الإقليمي وبرامج التنمية خاصة في مجال تنمية المستقرات البشرية .(الفتوى،د .حسن أمين ،١٩٨٢)**

الترتيب الهرمي لحجوم المدن وتوزيعها الجغرافي :

وعت عدة نظريات تفسر العلاقة بين توزيع الجغرافي للمدن في إقليم ما ومراتب وحجوم تلك المدن ، وهذه النظريات أو القوانين النظرية تعتبر أساسا نظريا للجغرافي والمعني بشؤون التنمية الحضرية وخاصة فيما يخص التوزيع الجغرافي والترتيب الهرمي لحجوم المدن والعلاقة المكانية والوظيفية للمستقرات البشرية بشكل عام ، ومن ابرز ما توصل اليه الباحثين هو ما جاء بيه مارك جيفرسون Mark Jefferson عندما وضع قانون المدينة الأولى ، وما توصل اليه زيبف G. K. ZIPF عندما وضع قاعدة المرتبة – الحجم والتي سنستعرض نتائجها وخاصة ما يهمنا في موضوع التنمية الحضرية وتنظيم المكان :

<u>قانون المدينة الأولى لجيفرسون :</u>

في مقال أنتجه مارك جيفرسون عام ١٩٣٣ ، بعد أن درس معظم عواصم العلم وبعض المدن الكبيرة ، لاحظ أن السبب الرئيسي في نمو سكان المدن هو الهجرة التي تتوجه إلى المدن الكبيرة والتي عادة ما يكون إقليمها غني بموارده ونشاطاته الاقتصادية فضلا عن توفر طرق المواصلات يعطي لموقعها أهمية مميزة يجعلها اكثر جذبا للسكان من غيرها . (إسماعيل ، د احمد علي ، ١٩٩٣)

بعد أن درس جيفرسون المدن في ٢٨ قطر لاحظ أن المتوسط العام لسكان المدينة الثانية نسبة إلى سكان المدينة الأولى يساوي ٣٠% والمدينة الثالثة يساوي ٢٠% من سكان المدينة الأولى ونؤكد هنا إن بعض الإحصاءات الحديثة تبين إن قانون المدينة الأولى كما قال جيفرسون به لا يكون صحيحا إلا في حالات قليله ، ففي دراسة قام بها (ايمرز جونز) وضع جدولا لثلاثين قطرا يقارن فيه بين المدن الثلاثة الأولى في كل قطر ، ولم تكن المدينة الثانية حول ٣٠% من حجم المدينة الأولى إلا في فنلده كانت فيها المدينة الثانية تمثل ٢٨% من سكان المدينة الأولى ، والمملكة المتحدة ٢٩% ، وفي اليابان ٣١% ، وفينزولا ٣٢% ، بينما في اقطار اخرى كانت المدينة الثانية اكثر من ٥٠% ، على سبيل المثال في كولومبيا ٥٢% ، وفي اسبانيا ٦٩% . ويفسر جيفرسون ذلك بان القاعدة لها شواذ ففي البلدان التي

يسود فيها الانتماء الإقليمي اكثر من الانتماء الوطني لا تنطبق القاعدة ، كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي سابقا وبلدان اخرى مشابهه . (M. JEFFERSON , 1913)

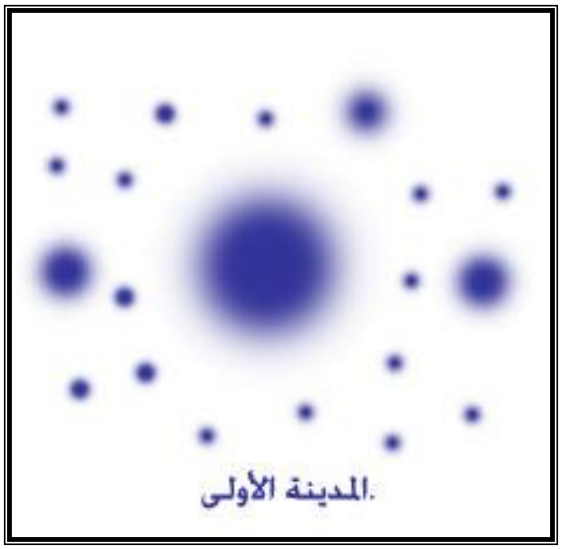

شكل (٧) المدينة الأولى (المهيمنة) حسب جيفرسون

قاعدة المرتبة – الحجم :

وضع هذه القاعدة الباحث زبف G.K. ZIPF ، وتسعى القاعدة لإيجاد الرابطة أو النظام الذي يشمل ترتيب المدن في علاقة بيانية ، ولخص القاعدة هو إذا عرف حجم المدينة الكبرى في إقليم ما فان مرتبة أي مدينة في ذلك الإقليم تحدد عدد سكان هذه المدينة بمعنى انه إذا كان سكان اكبر المدن في ذلك الوقت مليون نسمه فان المدينة التي تحتل المرتبة العاشرة يكون عدد سكانها١٠/١ من سكان المدينة الأولى وبالتالي يكون عدد سكانها ١٠٠ ألف نسمة ، وإذا تم ترتيب المدن في إقليم ما ترتيبا تنازليا حسب عدد السكان فان حجم المدينة ن = ١/ن حجم المدينة الكبرى ، وبالتالي إذا كان حجم المدينة الكبرى (١) فان سكان المدن التي تليها من حيث المرتبة يفترض أن يكون ١ ، ٢/١ ، ٣/١، ٤/١، ١/ن

فسر زبف ذلك من خلال دراسة السلوك البشري والتوصل إلى القوانين التي تنظمه ومن هذه القوانين هو أن الإنسان يحاول الوصول إلى غاياته بأدنى جهد مبذول .

تعتبر قاعدة المرتبة – الحجم هي في الحقيقة اكتشاف تجريبي وليست أنموذج نظري أو تركيبا عقلانيا ، فهي نتيجة لملاحظة ما يوجد فعلا ثم صياغة ذلك في قاعدة توضح العلاقة بين المدن مختلفة المراتب من حيث الاحجام المرتبطة بتلك المراتب .

من اجل الوصول إلى الشكل البياني الذي يطبق ما جاءت بها القاعدة ينبغي أن ترتب المدن ترتيبا تنازليا حسب الحجم السكاني في جدول يتضمن :

المرتبة	حجم السكان الحقيقي	%	حجم السكان المثالي	%

فإذا مثلت النتائج على ورق بياني لوغاريتمي مزدوج لكل من المحور الذي يمثل الحجم المثالي كما اقترحته القاعدة والحجم الحقيقي فان النتائج على المحور السيني الذي يمثل المرتبة والحور الصادي الذي يمثل الحجم السكاني سيكون شكلا بيانيا اقرب ما يكون إلى الانحدار المستقيم بالنسبة للحجم المثالي ويمثل الشكل الحقيقي خطا يبتعد أو يقترب من الخط الأول وهذا يمثل الفجوة بين الشكل المثالي والشكل الحقيقي . إن عدم مطابقة الخط الذي يمثل

واقع الحال مع الخط المستقيم ترجع إلى عوامل متعددة ، يرى زبف أن الانتظام يكون من خصائص الأقاليم الكاملة فقط ويقصد بها الأقاليم المستقلة والمكتفية ذاتيا أو عندما تكون النسبة بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية اقل من ١٠% .

طريقة المجاور الأقرب :

هذه الطريقة استخدمت في كثير من الدراسات وخاصة التي تعني بالتوزيع المكاني للظواهر الجغرافية التي لها علاقة بحياة الانسان ، إذ أنها احدى الطرق الرياضية الكمية التي تستخدم للكشف عن نمط التوزيع المكاني للظواهر البشرية التي تاخذ أنماطا مختلفة في توزيعها المكاني ،خاصة وان نمط التوزيع يعطي مؤشرا لمدى كفاية وكفاءة تلك الظواهر وخاصة ما يتعلق بنمط التوزيع المكاني للمستقرات البشرية أو نمط التوزيع المكاني للخدمات التعليمية أو الصحية أو الدينية وغيرها يعتمد أسلوب تحليل المجاور الأقرب على قياس المسافات المستقيمة الفاصلة بين الظواهر المدروسة وذلك بالاعتماد على خارطة ذات مقياس معلوم ، من خلاله يتم قياس المسافات بين الظاهرة الأولى والثانية والثالثة ، وهكذا حتى يتم إكمال القياس للمسافات لجميع الظواهر مع الأخذ بنظر الاعتبار توحيد وحدة القياس للمسافات ومساحة الإقليم المدروس ، يتم بعدها استخراج معدل المسافة الحقيقية بين تلك الظواهر .

ويمكن الإشارة هنا بان هذه الطريقة قد تظهر في اكثر من صيغة رياضية في أدبيات الجغرافية الكمية ، غير أن اكثر صيغة رياضية معتمدة هي الآتية :

$$L = \sqrt{2m \cdot \left(\frac{h}{n}\right)}$$

L= المجاور الأقرب

m = معدل المسافة الحقيقية الفاصلة بين الظواهر المدروسة

n = عدد الظواهر

H = مساحة الإقليم المدروس

وهذه الصيغة صممت بما يتلاءم مع تحليل نمط توزيع ذو بعدين Two - Dimensions

تنحصر قيمته بين (صفر) و (٢,١٤٩) حيث يتحدد ضمن هذه القيم ثلاثة أنماط رئيسية للتوزيع المكاني وتضم نماط ثانوية :

١- النمط المتقارب ، وتكون قيمة ل في هذا النمط تتراوح بين (صفر ، واقل من واحد) ويكون نمط التوزيع المكاني متقاربا وذو مسافات قصيرة ، كما أن هذا النمط ياخذ صورة التوزيع المنتظم أو غير المنتظم ، ويضم في داخله ثلاثة أنماط ثانوية :-

- عندما تكون قيمة ل اقرب إلى الصفر كلما كان التوزيع متجمع .
- كلما اقتربت النتيجة إلى ٠,٥٠ فان النمط يكون متقاربا .
- كلما اقتربت نتيجة ل إلى (١) يكون النمط قد ابتعد عن التكتل .

٢- النمط العشوائي ، هذا النمط تكون فيه قيمة ل = ١ ، ويعطي مؤشرا لنمط توزيع مكاني متجمع ، ويستخدم كمعيار تقارن به التوزيعات الأخرى ، المتقاربة أو المتباعدة .

٣- النمط المتباعد ، تتراوح فيه قيمة ل بين (١) ، (٢,١٤٩) وهي درجة الحد الأعلى ونقاط هذا التوزيع تكون متناثرة أو مبعثرة ، ويوجد داخله أنماط ثانوية :-

- اذا كانت قيمة ل (اكثر من واحد واقل من ٢) يكون النمط غير منتظم والمسافات متباعدة وغير منتظمة .
- أما اذا كانت قيمة ل =٢ واتجهت نحو (٢,١٤٩) فان نمط التوزيع يأخذ السداسي أو اقرب له خاصة إذا كان التوزيع منتظما ، أو انه متباعد إذا كان التوزيع غير منتظم .(الجنابي،د صلاح حميد ،١٩٨٧)

التخطيط لتنمية إقليم المدينة:

إن وظائف المدينة هي التي تحكم امتداد إقليمها ، سواء كانت هذه الوظائف اقتصادية ، أو اجتماعية ، كما أن سهولة وسائل النقل والمواصلات وكثافة السكان وحركتهم تعتبر من الأسس الهامة في تحديد إقليم المدينة .

اذا كنت الجغرافية بشكل عام تهتم بالدراسات الإقليمية ، فان دراسة إقليم المدينة يحضى باهتمام خاص في جغرافية وتخطيط المدن ، كون إقليم المدينة يقوم على أساس الترابط والعلاقات الوظيفية مع المدينة التي يقع حولها ، فاذا كان الترابط والتفاعل قويا وواضحا فلا خلاف على تحديد الإقليم ، أما إذا كانت العلاقات ضعيفة وتتسم بالمنافسة مع المدن المجاورة الأخرى يصبح من الصعب على الباحث تحديد الإقليم بسهولة .

ان الروابط بين المدينة وإقليمها يمكن تحديدها بالربعة اتجاهات :

- الروابط الاقتصادية والمتمثلة بالتجارة المتبادلة بين المدينة واقليمها .
- الروابط الخدمية الاجتماعية مثل العلاقات الثقافية و التعليم والصحة.
- العلاقات السكانية وتتمثل في رحلة العمل اليومية بين المدينة وإقليمها سواء للعمل أو الترفيه أو التسويق وما يتعلق بملكية الارض الزراعية من قبل سكان المدينة .

تأثير المدينة على انماط استعمالات الارض في اقليمها من خلال التوسع عل حساب الارض الريفية من قبل المخططات الأساسية للمدن أو المحددات الإدارية. (إسماعيل، د احمد علي ،١٩٩٣)

إن من ابرز الباحثون وأقدمهم الذين كان لهم اهتماما بدراسة إقليم المدينة هو فون تنن (Von Thunem) عندما وضع نظريته عن الدولة المنعزلة، وبالرغم من نظرية فون تنن وضعت عندما لم تكن وسائط النقل متطورة كما هو علية الحال في الوقت الحاضر وعندما لم تكن عملية النقل والخزن متطورة ايظا ، فان بعض مناطق العلم لا تزال تشهد صورا من النطاقات الزراعية والتي اقترحها فون تنن حل المدينة كما هو الحال في اسبانيا وفي بلغاريا وفنلندة والباكستان ونيجريا وغانا وبعض اقطار أمريكيا اللاتينية .

إن معرفة الجغرافي بأسس هذه النظرية تعزز من خلفيته العلمية وخاصة إذا كان مهتما بشؤون التنمية الزراعية أو في مجال تنظيم البيئة حول المدن ، على هذا الأساس سنعرض الأفكار الرئيسية التي جاءت بها تلك النظرية :

الدولة المنعزلة عند فون تنن :

وضع فون تنن نظريتة من خلال تجربته في إدارة مزرعة خاصة قرب مدينة روستوك ولمدة ٤٠ عما دون خلالها ملاحظاته لتكون اساسا في وضع النظرية التي حاول من خلالها إن يكشف القوانين التي تحكم سعر الإنتاج الزراعي ، ويرى أن الموقع ليس اقل اثرا في الريع الاقتصادي عن خصوبة التربة ، فكما ينخفض العائد الاقتصادي بانخفاض خصوبة التربة وإنتاجيتها فان السلع سريعة التلف تعطي ريعا اقتصاديا منخفضا بدرجة تزداد حده بازدياد البعد عن السوق .(M. Chisholm 1966)

إقليم المدينة عند تنن يتمثل في أن دولته المنعزلة تضم مدينة واحده وضهيرها الزراعي ، والعلاقة بين المدينة وتظهيرها علاقة وثيقة ، لذا فان المدينة تعتمد على اقليمها فقط للحصول على حاجاتها من الإنتاج الزراعي ، كما أن الإقليم لا يبيع انتاجه إلا لتلك المدينة ، وافترض أن خصائص البيئة الطبيعية في الإقليم متجانسة وتصلح للإنتاج الزراعي ، وسكان الإقليم يمتازون بالنشاط والرغبة في مضاعفة دخولهم . بعد هذه الفروض توصل إلى أن نمط الزراعة حول المدينة يتطور في نطاقات تأخذ شكل حلقات أو دوائر تكون المدينة مركزها .

وبالنظر إلى أن تكلفة النقل تمثل متغيرا متحركا في حين أن بقية عناصر تكلفة الإنتاج واحده في كل اجزاء الاقليم ، فان تكلفة النقل تلعب الدور الحاسم في تقرير امتداد الحلقات بعيدا عن المدينة وأي ربح يحققه الفلاح يكون نتيجة للمعادلة الآتية :

ر = س – (ك +ن)

ر = الربح

س = سعر البيع

ك = تكلفة الانتاج

ن = تكلفة النقل

وعلى هذا الأساس توصل إلى أن أنماط استخدام الارض حول المدينة ياخذ شكل حلقات مركزية حول المدينة وعلى النحو الآتي :

- الحلقة الأولى : وهي الأقرب إلى السوق وتتخصص لإنتاج المحاصيل الزراعية سريعة التلف مثل الألبان والخضراوات ، وكلما زاد الطلب على هذا الإنتاج اتسعت الحلقة .
- الحلقة الثانية : تتخصص في إنتاج الأخشاب للوقود والتدفئة ، إذ كانت الأخشاب في ذلك الوقت تدر اكبر عائدا يلي الخضراوات والفواكه ويعتمد اتساع الحلقة بزيادة الطلب على الأخشاب وتكاليف النقل .
- الحلقات الثالثة والرابعة والخامسة وهي مخصصة لإنتاج الحبوب وغيرها من المحاصيل ، ولكن الفرق بين هذه الحلقات تتمثل في انه كلما ازدادت بالبعد عن المدينة كلما بدأت تظهر ضرورة ترك مساحات في الأرض دون زراعة (نظام التبوير) هذه الأراضي المتروكة لا تزيد نسبتها عن ١٤% من مساحة الحلقة الرابعة و ٣٢% من مساحة الحلقة الخامسة ، بينما لا تترك أي نسبة في الحلقة الثالثة .
- أما الحلقة السادسة فهي تتخصص بالمراعي وتربية الحيوان .

إن التعديلات التي يمكن أن تطرأ على نظام تلك الحلقات ، هي في حالة مرور نهر في المدينة وتوجد إمكانية لاستثماره لأغراض النقل بتكلفة اقل ، يؤدي ذلك إلى استطالة الحلقات

حول النهر وعلى طول مجراه ، أما إذا ظهرت مدينة صغيرة في اطراف الإقليم فانها ستخلق حلقات حولها بنفس الطريقة السابقة وتتناسب مساحتها تبعا للحجم السكاني لتلك المدينة .

إن توسع المدن في الوقت الحاضر نتيجة لزيادة السكان أدى إلى توسع المدن على المناطق المجاورة لها والتي كانت انتاجيتها مرتفعة في أنموذج فون تنن ، إن المؤشر الثابت في نظرية فون تنن هو انخفاض الريع بالبعد عن سوق المدينة ..

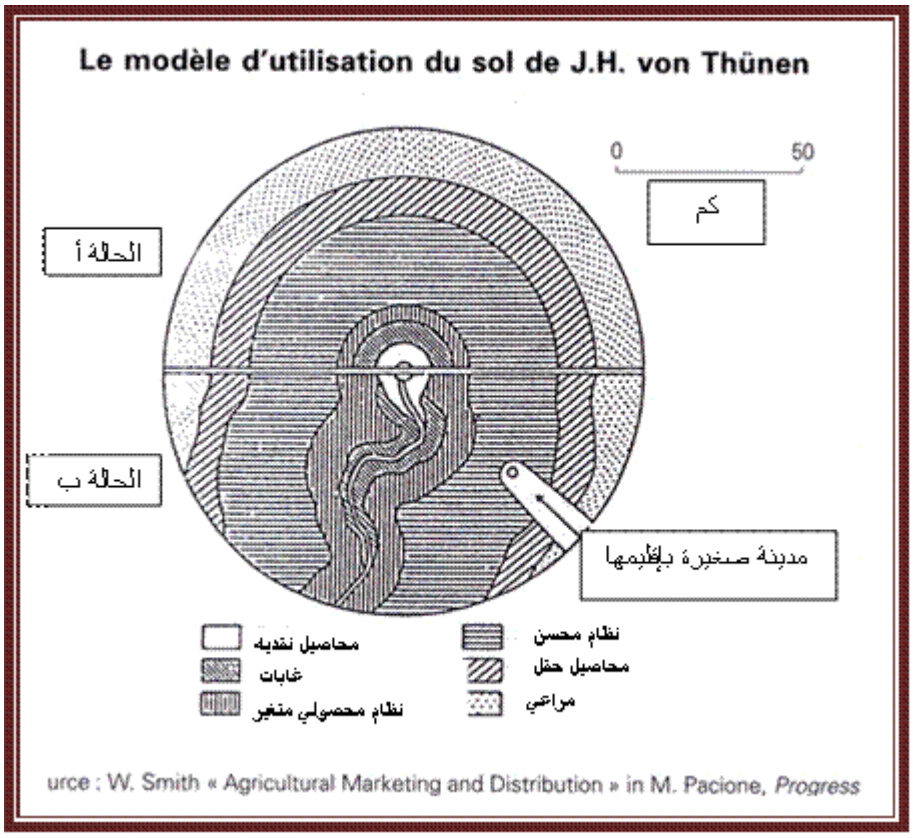

شكل ٨ نظرية فون ثيونن متداخلة الحلقات

أهمية (نظرية القطب النامي) في التخطيط والتنمية:

نظرية القطب النامي Growth Pole theory واحده من أهم النظريات الموجهة للتنمية الاقتصادية وتعتمد على الصناعة أساسا لها ، هذه النظرية مستقاة من استقراء الواقع ومراقبة سير التطور الاقتصادي من اجل التحكم بمساراته ، وهي تختلف عن النظريات التي اعتمدت على الافتراضات لاستنباط النظريات العلمية مثل نظريات كرستالر، وفيبر، ولوش .

إن موطن هذه النظرية الأول هي فرنسا وضع أسسها العالم الفرنسي(فرنسوا بيير) في عام ١٩٤٩ ثم طورها العالم الفرنسي بودفيل عام ١٩٧١ كما أن الباحث الأمريكي فريدمان قد ساهم بتطورها ايظا . وقد شاع الاعتماد على هذه النظرية في التخطيط الإقليمي وفي مجال التنمية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء .

القطب النامي يعني وجود مجموعة من الصناعات التوليدية أو القائدة ، تتمركز في مدينة أو إقليم ما تكون قادرة على تطوير إنتاجها وتطوير القطاعات الأخرى الموجودة في إقليم نفوذ القطب النامي . ويمكن أن نستعرض المفاهيم الأساسية لهذه النظرية كالآتي :

الصناعات التوليدية القائدة :

وهي الصناعات الرئيسية المحركة للتطور والتي تجذب وتطور صناعات أخرى مكملة لها أو صناعات تستفيد من مبدأ المنفعة المتبادلة بينها، هذه الصناعات عادة ما تكون منتجة للمواد ووسائل الإنتاج الحديثة والتي تنمو بسرعة وقادرة على تطوير الصناعات الأخرى وتؤدي إلى تحريك الاقتصاد بكافة قطاعاته ، ولا تعني الصناعات الاستهلاكية أو صناعات وسائل الإنتاج التي تنمو ببطيء .

إذن نظرية أقطاب النمو تقوم على إيجاد نوع من الصناعات الكبيرة والمؤثرة والتي يجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية :-

- **التمركز العالي للصناعة ، أي أن تكون حديثة وعلى مستوى عالي من التطور التكنولوجي بما يحقق إنتاج واسع وبتكاليف منخفضة نسبيا بالمقارنة عالية.ات المشابهة لها وكذلك يكون إنتاجها على درجة عالية من النوعية لكي تنافس الصناعات الإقليمية والعالمية ، ومن هذه الصناعات ، صناعة البتروكيماويات ، والصناعات الهندسية والكهربائية ، والصناعات المعدنية .**
- **أن تتمتع منتجاتها بأهمية تجارية عالية ويكون الطلب عليها عالي على المستوى الإقليمي والوطني والدولي بما يحقق لها مبيعات تحقق أرباحا عالية .**
- **أن تكون مترابطة راسياً وأفقياً مع الصناعات وفروع الاقتصاد الأخرى ، فالصناعات البتروكيماوية على سبيل المثال يمكن أن تنتج منتجات نفطية كوقود وتنتج مواد بلاستيكية ، وتنتج مواد تستخدم في صناعة الألمنيوم ومواد اخرى وهذه الصناعات مرتبطة راسيا مع الصناعة الرئيسية ، وأفقياً أن ما تنتجه ربما يكون مادة أولية لصناعات اخرى ا وان انتاجها سيسهم في تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والخدمات . هذا الارتباط يتم تحليله من الناحية الاقتصادية باستخدام جداول المدخلات والمخرجات In put – Out put .**

مفهوم الاستقطاب والوفورات الناجمة عن التركز الصناعي :

إن إنشاء صناعية توليدية واسعة وضخمة أو مجموعة من الصناعات التوليدية المتكاملة تحقق وفورات باتجاهات مختلفة من خلال توسعها الراسي والأفقي في الإقليم المتواجد فيه ومن خارجه من خلال تصدير منتجاتها وتحقيق الأرباح ، هذه الوفورات تتحقق من خلال:-

- **الوفورات الداخلية للمشاريع الصناعية الناجمة عن ضخامة المشروع واستعمال الآلات والأساليب التقنية المتطورة التي تؤدي إلى رفع كمية الإنتاج وتحسين النوعية .**
- **الوفورات التكاملية الناجمة عن الترابط الراسي مع صناعات اخرى التي تتواجد بالقرب منها والمترابطة معها من خلال الاستفادة من الخدمات التي توفرها الصناعات الرئيسية والخبرة وأحيانا الاستفادة من النفايات التي تخلفها الصناعات الكبيرة والتي يمكن أن تكون مواد أولية لصناعات أخرى .**
- **الوفورات الخارجية الناجمة عن وجود القاعدة الأساسية في المدينة أو الإقليم الذي تتواجد فيه تلك الصناعات من مرافق عامة وخدمات البنى التحتية من ماء وكهرباء وطرق ومدارس مهنيه والتسهيلات التجارية .**

مفهوم انتشار التأثير الاقتصادي لقطب النمو :

إن تطور القطب النامي المتمركز في مدينة ما يؤدي بمرور الزمن إلى انتشار التنمية الاقتصادية في كافة القطاعات المتواجدة في الإقليم الذي تتواجد فيه الصناعات والذي نطلق عليه قطب التركز الجغرافي للنمو ، على سبيل المثال فان تلك الصناعات الكبيرة ستوفر فرص عمل واسعة تجعل من المكان المتواجدة فيه مكان للجذب السكاني ، وهذا يعني زيادة عدد السكان وزيادة الطلب على الخدمات ، ثم ارتفاع المستوى ألمعاشي للأيدي العاملة سيزيد من القوة الشرائية لهم وبالتالي انتعاش السوق والتجارة وهكذا ، والعامل المهم هنا هو أن انتعاش مسارات التنمية تعتمد على مدى توفر طرق المواصلات التي تسهل عملية الاتصال والتواصل الاقتصادي على مستوى الإقليم أو على مستوى البلد .

إن من ابرز الايجابيات لنظرية أقطاب النمو يكمن في كونها تعتبر أداة كفوءة لتحقيق التنمية نتيجة لتكتل الوفورات الاقتصادية ، كما وان تركز الاستثمارات في مناطق محددة يقلل من تكاليف الإنتاج ، فضلا عن كون مفهوم انتشار التأثيرات الذي اعتمدته النظرية يساعد في حل المشاكل الاقتصادية للأجزاء الأخرى في الإقليم .

أما أهم الانتقادات التي وجهت إلى النظرية تكمن في كونها لم تتطرق إلى أسلوب تحديد الموقع ضمن الإقليم ، ثم أن النظرية لم تتطرق إلى العلاقة المكانية بين المناطق الحضرية وقطب النمو .

التخطيط لتنمية الموارد البشرية

أهمية تنمية الموارد البشرية

تلعب الموارد البشرية دوراً هاماً في عملية التنمية، كون الإنسان غاية التنمية ووسيلتها. إذ أن الهدف النهائي لعملية التنمية يتمثل في رفع مستوى المعيشة للإنسان عن طريق رفع مستوى الدخل الحقيقي، الذي ينعكس بشكل إيجابي على مجمل حياة الإنسان من تعليم، صحة، وخدمات...الخ. أما كون الإنسان وسيلة للتنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني.

إن نظرية التنمية الاقتصادية تربط الزيادة في الدخل الحقيقي بأربعة عوامل، تراكم رأس المال، النمو السكاني، اكتشاف موارد جديدة ثم التقدم التكنولوجي، لذا فأن الموارد البشرية يظهر أثرها واضحاً من خلال كون تراكم رأس المال هو نتيجة لجهود سبق وأن بذلها الإنسان في الماضي، وأن نمو السكان هو الأساس في نمو الموارد البشرية وكذلك التقدم التكنولوجي هو نتيجة لتطور معرفة الإنسان وتنامي قدراته ومهاراته، لذا فأن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تستخدم في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات بطريقة أفضل وبكفاءة عالية.

إن التخطيط للموارد لبشرية ينبغي أن يهتم بأعداد الأيدي العاملة اللازمة في الأوقات والأماكن المناسبة وفقاً لمتطلبات الخطة التنموية للبلدان، إذ أن عملية التنمية الاقتصادية تعتمد كثيراً على خلق قوة العمل المجهزة بالمهارات الفنية الضرورية للإنتاج الصناعي الحديث الذي يعتبر جوهر التنمية الاقتصادية.

تعني البلدان النامية من إغفال واضح لأهمية الموارد البشرية ولأهمية الاستثمار في هذه الموارد، والذي يعد ضرورياً جداً لتحقيق عملية التنمية، ويعود السبب في ذلك إلى:

١- أن عملية الاستثمار في تنمية الموارد البشرية تحتاج إلى زمن طويل لجني نتائجها، وأنها تتطلب أحياناً فترة أكثر من ١٥سنة خاصة إذا ما اتبع برنامج التنمية البشرية ابتداءاً من الدراسة الابتدائية.

٢- عدم توفير دراسات كافية في الدول النامية تدل على وجود علاقة بين التنمية البشرية وقابلية الفرد على الإنتاج كماً ونوعاً وأثر ذلك على الناتج القومي والدخل القومي.

٣- إعطاء أهمية كبيرة من قبل الاقتصاديين وإلى فترة قصيرة إلى رأس المال على أنه الأساس في عملية التنمية الاقتصادية دون إعارة الأهمية اللازمة على ضرورة التنمية البشرية وأهميتها للتنمية. وإن تجاوب أغلب دول العالم الثالث لم تتحقق أهدافها والسبب في ذلك كثيراً ما يكون ناجماً عن فقدان الملاكات الماهرة والفنية، هذا الأمر يتطلب القيام بدراسات اقتصادية واجتماعية تهتم بنوعية الموارد البشرية ودورها في علمية الإنتاج والتنمية الاقتصادية، لذلك فأن التركيز على رأس المال البشري يحتاج إلى جهود كبيرة من قبل الدول النامية يكفي بتوليد ثورة تقابل تلك الثورة التي تؤكد على رأس المال المادي لأنه بناء الأمم يتوقف على تنمية البشر وتنظيم نشاطهم ، لأن العلاقة بين التطور الاقتصادي والموارد البشرية مع افتراض تطابق البنية الهيكلية للاقتصاد مع لعرض المتاح للأيدي العاملة، يمكن القول أن معدل النمو الاقتصادي يتسارع كلما زاد عدد السكان وكلما كان التركيب النوعي للقوة المنتجة يكون لصالح فئة الشباب ولصالح التدريب والتأهيل والتعليم.

٢- علاقة الخصائص السكانية بالتنمية البشرية:

إن دراسة الخصائص السكانية ذات أهمية كبيرة لغرض وضع برامج لتحقيق التنمية البشرية الأمر الذي يعكس النتائج لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. هذه الخصائص أو المؤشرات السكانية يعرفها الجغرافي وخاصة المتخصصين بالجغرافية السكانية أكثر من غيرهم ، لكون العنصر السكاني ذو بعد مكاني متغير يتحرك في الحيز الطبيعي الأكثر ثباتاً. إن أهم المؤشرات السكانية التي يجب معرفتها لغرض وضع برامج التنمية البشرية هي:

أنموذج : التخطيط السكاني والاقتصادي طويل المدى

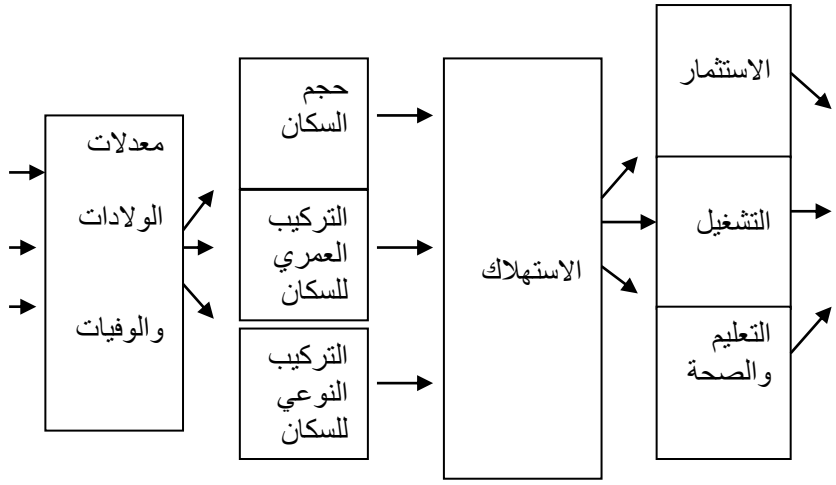

وسائل تنمية الموارد البشرية وأهدافها:

إن من أهم وسائل تنمية الموارد البشرية تتمثل في التعلم العام، ثم التنمية الإدارية والتدريب المهني وهذه الوسائل تختلف في إجراءات تنفيذها حسب الاستراتيجيات التي تضعها الدول المختلفة وإمكانيتها المالية.

إن الأهداف من تنمية القوى البشرية تتمثل في:

١. **تأمين الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وتأمين حاجة جميع فروع النشاطات الاقتصادية سواءً كانت زراعية أو صناعية أو خدمية.**
٢. **رفع إنتاجية الفرد إذ أن رفع المستوى التعليمي والثقافي والتدريب المهني كفيل بزيادة إنتاجية وحدة العمل في جميع القطاعات الاقتصادية.**
٣. **تأمين رفع إنتاجية العمل بوتيرة أسرع من ارتفاع معدلات الأجور وهذا يؤمن مردودات اقتصادية عالية في القطاعات الاقتصادية ويدفع إلى استمراريتها وتطورها.**
٤. **تأمين التطور المستمر للمستوى المعاشي للعاملين من خلال منح الحوافز التشجيعية للعمال مما يؤدي إلى اندفاعهم للعمل ويزيد من مستوى الصحي والمعاشي لعوائلهم.**

تقليل عدد العاملين في الأعمال الإدارية والمكتبية لصالح الإنتاج عن طريق إدخال التقنيات الحديثة في الأعمال الإدارية الأمر الذي يقلل من تكاليف الإنتاج ويقلل من البيروقراطية الإدارية

أثر تنمية الموارد البشرية في عملية التحضر:

إن تنمية الموارد البشرية وتسريع عملية التطور الاقتصادي يتجسدان في تعميق وتوسيع عملية التحضر من خلال:

١. **توسيع المدن القائمة**
٢. **خلق مراكز حضرية جديدة.**

ولما كانت عملية تنمية الموارد البشرية وعملية التطور الاقتصادي مستمرين فأن ذلك ينعكس على تغيير العلاقات المكانية والوظيفية للمدن إذ تزداد حجوم بعض المدن التي تحصل على استثمارات وتضمحل بعض المدن الأخرى نتيجة لحركة السكان(الهجرة) لوجود عناصر جذب للسكان في الحالة الأولى وتمثله في توفر فرص العمل وتوفر مستوى عالي من الخدمات بينما تؤدي عوامل الطرد في الحالة الثانية إلى هجرة سكانها.

إن المدن الكبيرة تمتاز عادةً بتوفر فرص العمل وتوفر خدمات البنى التحتية والخدمات العامة والتسهيلات المالية والتجارية أكثر من المدن من المرتبة الثانية والمراتب الأخرى وهذا يرتبط بطبيعة الحال بدرجة توفر النشاطات الاقتصادية ومستوى الخدمات ففي البلدان النامية تتركز النشاطات الاقتصادية والمصالح العامة والوظائف في المدن الرئيسية وبشكل خاص في العواصم مما يؤدي إلى نمو تلك المدن على حساب المدن الصغيرة وسكان الأرياف في تلك الدول.

تعاني دول العالم الثالث من حالة عدم توازن حضاري لسكان الحضر والريف بسبب التخلف الاقتصادي والاجتماعي ويتمثل ذلك في:

١- **انخفاض نسبة السكان الحضر إذ لا تتجاوز ٥٠-٦٠% من مجموع السكان بينما تصل نسبة السكان الحضر في الدول المتقدمة إلى ٨٤% كما هو الحال في أميركا ويعود**

السبب في ذلك إلى استخدام الطرق البدائية في الزراعة في الدول النامية وعدم توفر فرص عمل كافية في المدن.

٢- إن بعض البيئات الصناعية في الدول النامية لازالت في طور التكوين ولا تحتل إلا مرتبة هامشية بالقياس عما هو عليه في الدول الصناعية.

٣- إن أغلبية سكان الحضر في الأقطار النامية لازالت تزاول الحرف المتواضعة التي تعبر عن تدهور الحالة الاجتماعية العامة وانتشار البطالة.

٤- إن زيادة عدد السكان الحضر في الأقطار النامية تحدث عادة قبل إطلاق عمليات التنمية ولذلك تظهر في البلدان النامية ظاهرة التريف الحضري Ru-urban والتي تنعكس على نمط العلاقات الاجتماعية في المدن وكذلك الآثار السلبية على البيئة العمرانية في المدن.

٥- لذلك فأن نزوح سكان الأرياف إلى المدن في الدول النامية يقترن بظهور الأحياء السكنية الفقيرة(الأكواخ والصرائف ومدن الصفيح) في مناطق هامشية في المدن.

٦- إن الضغط الديموغرافي في المدن القادم من الأرياف ، مع عدم توازن بين المؤشرات الكمية والنوعية للموارد البشرية يعكس حالة عدم التوازن الحضاري بسبب عدم إمكانية التكيف للعنصر الجديد في المدينة مع حياة المدينة الجديدة ويؤدي ذلك إلى صراع نفسي وعدم الاستقرار الاجتماعي.

لذلك فأن تنمية الموارد البشرية ينبغي أن تكون منطلقة من حل التناقضات من خلال إعداد وتدريب العاملين وتأهيلهم تأهيلاً علمياً ومهنياً يتجاوب مع متطلبات التطور الاجتماعي والحضاري.

التخطيط لتنمية المستقرات البشرية

١- البعد المكاني للعملية التخطيطية في مجال تنمية المستقرات البشرية:

التخطيط الحضري والإقليمي Urban and Regional أسلوب تخطيطي حديث يهتم بتخطيط المناطق الحضرية متمثلة بالمدن ثم يعني بتخطيط الأقاليم بما فيها من مدن وأرياف ثم النشاطات الاقتصادية المختلفة وتحديد علاقاتها المكانية والوظيفية، إذاً فالتخطيط الحضري معني بتخطيط استعمالات الأرض في داخل المدينة وكذلك وظائفها المختلفة وما يدور فيها من فعاليات حضرية بينما يهتم التخطيط الإقليمي بالعلاقات المكانية والوظيفية بين المدن وأطرافها الحضرية وبين المدن والريف المجاور وعلاقة المدن مع بعضها، فضلاً عن تخطيط المشاريع الاقتصادية والخدمية الأخرى في إطار الإقليم.

إن التخطيط الاقتصادي السليم يستلزم قيام خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أبعاد ثلاثة وهي:

١. الموارد المتاحة الطبيعية والبشرية والتي تستخدم أساساً لوضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢. البعد الزمني للعملية التخطيطية وهنا عادة ما تحدد ثلاثة أنواع من الخطط على الأساس الزمني، هناك التخطيط القصير المدى والذي يكون ضمن حدوده ٥ سنوات ثم متوسط المدى والذي يكون من ٥-١٠سنوات ثم طويل المدى من١٠سنوات فصاعداً.

٣. البعد المكاني للعملية التخطيطية، يتراوح البعد المكاني للتخطيط بين اعتبار الكون إقليماً واحداً أو المستوى الأرضي، أو الدولي، أو الإقليمي أو المحلي. وبما أن المستويات التي تقع أعلى من المستوى الإقليمي تأخذ طابع سياسي واستراتيجي لذا الذي يهمنا الآن هو المستوى الإقليمي. (عبد المقصود، سيد محمد. ١٩٩٠).

لعل المتتبع لبرامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الدول الأخرى في النمو، يلاحظ أن أغلبها لم يحقق النتائج المخطط لها، ويرجع السبب إلى إغفال العملية التخطيطية للبعد المكاني لتوطين الأنشطة الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى حدوث تفاوت كبير من المستويات الاقتصادية للأقاليم المختلفة، فبعض هذه الأقاليم يستأثر فعالية الاستثمارات المدرجة في الخطة ويتمتع بالتالي بمستوى عالي من التوظيف والتحضر في حين يعاني البعض الآخر من تخلف اقتصادي نظراً لسعة الاستثمارات المخططة. وبالتالي تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وضعف في الخدمات العامة هذا أدى إلى ظهور مشكلة الفوارق الإقليمية والمشاكل الناتجة عن التحضر في بعض المدن.

إن سياسة إنشاء المستقرات البشرية سواء كانت مدن أو قرى جيدة تعتبر إحدى ركائز التنمية الاقتصادية في يعدها المكاني وهي إحدى سياسات التنمية الإقليمية ، فهي ليست غاية التنمية الاقتصادية الإقليمية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلتها لتحقيق معدلات نمو عالية للأقاليم الاقتصادية التي تتكون فيها الدولة في ضوء اعتبارات التنمية المتوازنة للأقاليم المختلفة(حاتم، د.سامي عفيفي، ١٩٩٢).

إن تطوير وتنمية المدن القائمة أمر مهم باتجاه التنمية الشاملة للبلدان خاصة وأن أغلب المدن ذات النشأة القديمة تعاني من مشاكل متمثلة في سوء توزيع استعمالات الأرض المختلفة والسبب في ذلك يعود إلى أن الأجزاء القديمة من المدن قد نشأة عندما لم تكن وسائط النقل بحالة متطورة مثلما هي عليه الآن فتمتاز تلك الأجزاء بالازدحام السكاني وضيق الشوارع ووجود المناطق المتهرئة، الأمر الذي يتطلب وضع مخططات أساسية **Master Plan** تعالج من خلالها المشاكل في تلك المدن. أما في حالة إنشاء مدن جديدة فهذه تعتبر فرصة جيدة للمخطط في تطبيق المعايير التخطيطية التي تنسجم مع الحالة الحضارية للبلد. إن أهداف إقامة المستقرات البشرية في الأقاليم التي تعاني من تخلخل سكاني، تأخذ اتجاهات ايجابية مختلفة تتمثل في:

١. تقليل حدة الفوارق الإقليمية داخل الدولة من خلال خلق أقطاب جديدة للنمو الاقتصادي تستفيد من مراكز الاستقطاب المجاورة ما يؤهلها لأن تنمو بمعدلات عالية لتحقيق الرفاهية والرخاء.

٢. التخفيف من الضغط السكاني التي تعاني منه المدن الكبيرة ويقلل من الضغط على خدمات البنى التحتية فيها.

٣. خلق حالة من التوزيع السكاني المتوازن في بعض الأقاليم الهامشية التي تعاني أصلاً من تخلخل سكاني.

٤. إيجاد فرص عمل جديدة من خلال الاستثمار في مناطق جديدة يؤدي إلى التقليل من البطالة.

٥. خلق مراكز ريفية أو حضرية بمواصفات حديثة من حيث العمران والوظائف وتخطي المشاكل التخطيطية التي تواجه المدن القديمة.

تنمية المستقرات الريفية في الأقاليم:

تشير الإحصائيات إلى أن سكان الريف يشكلون (٦٠%) من سكان الدول النامية، وهم الذين يمدون سكان الحضر بالغذاء والمواد الخام ومعظم السلع النقدية (اللازمة للصناعة) ومن ثم فإن تنمية الريف تستأثر باهتمام كثير من خبراء التنمية وتحظى باهتمام المسئولين في الدول النامية.

تعني التنمية الريفية بمفهومها الواسع: تنمية موارد البيئة خارج المناطق الحضرية ، ومن ثم فهي تتضمن مجموعة من الأنشطة المختلفة تتمثل في الاستخدامات الزراعية والرعوية والغابية (أنماط الأنشطة الأولية) التي تعمل على توفير الغذاء وتأمين مصادر الطاقة والمواد الأولية بالإضافة إلى الاستخدامات العمرانية المتمثلة بالمستوطنات الريفية وشبكة الطرق الزراعية.

أما التخطيط الريفي: فهو ترجمة مرحلية لإستراتيجية التنمية في البيئة الريفية بشقيها النباتي والاجتماعي، وبذلك تدخل في اختصاص الجغرافية الزراعية من فروع الجغرافية الاقتصادية، وجغرافية العمران الريفي من فروع الجغرافية الاجتماعية.

إن التنمية الريفية أعمق وأشمل من مجرد إحداث تغييرات كمية في البنى الاقتصادية والاجتماعية للريف ، وليست هي بالتأكيد مجرد عملية لتنظيم تبعية اقتصاديات السكان،، إن جوهر عملية التنمية الريفية تمثل في المحاولة الجادة والصعبة التي تبذلها الدول النامية للقضاء على أسباب التخلف ، وقد تظل السمات الرئيسية للتخلف الاقتصادي والاجتماعي في بلد ما سائدة بالرغم من تنفيذ العديد من البرامج الهادفة إلى تحقيق بعض التغييرات الكمية في الاقتصاد القومي.

تبرز أهمية التنمية الريفية في عالم اليوم الذي يعاني تزايدا سريعا في سكانه (وخاصة في الدول النامية) التي باتت فيها إنتاجية الغذاء عاجزة عن ملاحقة نمو السكان ، وأصبحت واردات الغذاء بندا مهما من دخل البلاد .

كما تبرز أهمية التنمية الريفية في تحقيق درجة من التوازن السكاني بين الريف والحضر والتي شهدت في العقدين الأخيرين حركة هجرة متزايدة بأشكال عدة من الريف إلى المدينة ،حيث تعمل التنمية الريفية على وقف تيار الهجرة غير العادية نحو المستوطنات الحضرية ، وما يصاحب هذه الهجرة من مشكلات حضرية واستنزاف الأيدي العاملة الزراعية ، وتفريغ الريف من وظيفته الأساسية المكملة للتنمية الحضرية ، وتسهم التنمية الريفية في تحسين النظام البيئي من خلال توسيع الرقعة الخضراء التي تعمل على تحسين ظروف المناخ المحلية ومقاومة عوامل الجرف والتصحر .

فإهمال التنمية الريفية كثيرا ما يؤدي إلى خلل في التنمية البيئية الريفية ويفقدها دورها في جذب السكان وإنتاج الغذاء ، إذ يتحول الريف من قطب جاذب إلى قطب طارد ، وتختل بالتالي العلاقة بين الإنسان وبيئته الحضرية وتنشأ الكثير من المشكلات الحضرية كمشكلات الإسكان والمرور والخدمات وغيرها.

تمثل المستقرات الريفيةRural Settlement موقع السكن الذي تتم فيه وحوله النشاطات والفعاليات الريفية الاجتماعية والاقتصادية، وللقرية ميزات عديدة تجعلها مختلفة عن المستقرات الحضرية Urban settlement .

من هذه الميزات وظيفية، تتعلق بكون سكان الأرياف يهتمون الزراعة وتربية الحيوان بشكل عام ومنها اجتماعية إذ تمتاز العلاقات الاجتماعية في الأرياف بكونها أكثر قوة وغالباً ما ينتمي سكان القرى إلى تركيب قبلي أو عشائري ينعكس ذلك على نمط تلك العلاقات، ومنها ما يتعلق بحجم السكان الذي هو أقل مما هو عليه في المدن، ومنها عمرانية إذ أن المسكن الريفي له مميزات عمرانية تختلف عن مميزات المسكن الحضري وهو في الحقيقة انعكاس لنمط العلاقات والقيم الاجتماعية وطبيعة النشاط الاقتصادي للسكان، وكذلك النسيج العمراني للقرية الذي يمتاز بعدم تركز المباني في نطاق واحد والانتشار الأفقي هو الصفة الغالبة مما يعطيها مظهر خارجي يميزها عن مظهر المدينة.

لذا فأن التخطيط لتنمية القرية يختلف من حيث الإجراءات والقرارات عما يتخذ في حالة تنمية المدن.

الأسس والاعتبارات لتنمية القرى:

١- اختيار موقع وموضع القرية: في حالة إنشاء قرى جديدة يفترض أن يراعى في ذلك

أ- على الرغم من أهمية وجود مصدر مائي شيء مهم في حالة جميع مستويات الاستقرار البشري فأن وجود مصدر مائي للنشاطات الريفية ضروري جداً ليس للاستخدام البشري فقط وإنما حاجة النشاط الزراعي لذلك، لذا فإن تأمين وجود القرية بالقرب من مصدر مائي شيء مهم يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار في اختيار موقع وموضع القرية.

ب- إن إمكانية النمو الأفقي للقرية وظهيرها الزراعي والرعوي اعتبارهم يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار في حالة اختيار الموقع للقرية وكذلك إمكانية التوسع العمراني للقرية ضمن موضعها في المستقبل.

جـ- إن موقع وموضع القرية يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار العلاقة بين موقع السكن وموقع العمل إذ أن الحقول الزراعية والمناطق الرعوية هي الحيز الجغرافي للنشاط الاقتصادي لسكان القرية الزراعية.

د- يجب أن يكون موقع وموضع القرية بعيداً عن المخاطر المحتملة لكوارث الطبيعة مثل الفيضانات، والزلازل والبراكين والانهيارات الأرضية وغيرها.

هـ- الأخذ بنظر الاعتبار علاقة القرية بالقرى الأخرى ضمن الإقليم وكذلك علاقة القرية بالمدينة المجاورة لتسهيل عملية التسويق والحصول على الخدمات العامة.

٢- أهمية الدور الوظيفي للقرية: إن العلاقة بين سكان القرية وموارد البيئة الطبيعية من حولها هي التي تحدد الدور الوظيفي لها، لذا فأن هنالك قرية زراعية، وقرية رعوية، وقرية ذات نشاط يتعلق بالتعدين وكذلك مناطق ريفية مبني اقتصادها على الصيد أو على الغابات وعلى هذا الأساس فأن تنمية الأرياف تأخذ بنظر الاعتبار كيفية التخطيط لحماية وصيانة البيئة الطبيعية التي تعكس وظيفتها وحماية البيئة من التلوث والاستثمار الأمثل لموارد البيئة الطبيعية المحيطة بها.

٣- طرق المواصلات والسوق: إن العلاقة المتبادلة بين الريف والمدينة وبين الريف والريف المجاور لا يمكن أن يكون ذات تأثير ايجابي إلا إذا توفر وسائل النقل وطرق المواصلات التي تسهل عملية التبادل التجاري سواء ما يتعلق بعملية التسويق للإنتاج في الريف إلى مراكز التسويق الرئيسية أو الحصول على السلع والبضائع من المدن المجاورة، لذا فأن توفير طرق المواصلات يعتب الأساس في عملية التنمية الريفية.

٤- إن توفير السكن الملائم تنسجم مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للسكان أمر مهم في عملية التنمية الريفية والتخطيطي للمسكن الريفي في القرية يعتمد على دراسة الواقع الاجتماعي لسكان الريف الذي غالباً ما تسود فيه العائلة الممتدة extended family وتصميم الوحدة السكنية في القرية يأخذ بنظر الاعتبار أهمية وجود غرفة لاستقبال الرجال ومكان آخر لاستقبال النساء وكذلك مستلزمات البيت الريفي من وجود مكان مخصص لتربية الحيوانات(زريبة) ومكان لتربية الدواجن، والتنور الطيني عنصر مهم في البيت الريفي الذي يكون موقعه عادة في الجهة المعاكسة لاتجاه الرياح السائدة، إن البيت الريفي التقليدي هو امتداد لبيت الشعر من حيث العزل بين النساء والرجال(شرفية العائلة) وهذا الاعتبار قد انتقل حتى في كثير من البيوت الحضرية في المدن الشرقية(الدليمي، محمد دلف، ١٩٩٢).

٤- تخطيط الخدمات العامة والخدمات المجتمعية في القرية: إن إنشاء قرية جديدة فرصة للمخطط تسمح له بتوفير خدمات البنى التحتية infrastructure وتشمل على خدمات شبكات الماء الصالح للشرب وشبكات الكهرباء والاتصالات وخدمات المجاري والطرق في داخل القرية، كذلك توفير الخدمات المجتمعية Social Service كالمدارس والخدمات الصحية ودور العبادة والأسواق وغيرها من الخدمات التي تهم حياة المجتمع الريفي. إن توفير الخدمات في القرية من شأنه أن يقلل الفوارق بين الريف والمدينة ويقلل الهجرة إلى المدن من ناحية ويزيد من إنتاجية الفلاح كنتيجة غير مباشرة للحالة النفسية والثقافية والصحية.

حلول ومقترحات لتنمية واقع الريف (آفاق التنمية الريفية):

١ـ تحقيق تكامل أفقي في البرامج وخطط التنمية ويعني ذلك امتداد الأنشطة والبرامج إلى كافة الجوانب الاقتصادية والتعليمية والصحية والترويحية والعمرانية وغيرها.

٢ـ محاولة تعبئة جهود الأفراد ومشاركتهم في تنفيذ الخطط إذ يرى بعض الاقتصاديين أن بعد المواطنين عن مراكز اتخاذ لمحاولة ضبطأهم جوانب المشكلات الريفية ويتطلب حلها الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي.

٣ـ تناول دقيق للجزئيات داخل البيئة الريفية لتحقيق مساهمتها كمركز نمو يقوم بدوره الحاسم والمتكافئ في التنمية ضمن الخطة الشاملة للدولة وذلك في دراسة هذه التفاصيل والعمل على تحسين وضع الخدمات والاهتمام بالبيئة والتشجير ودرء التلوث ...

ومن هنا نقترح بعض التوصيات التي يجب الأخذ بها في سبيل تحقيق ذلك :

١ـ النهوض بواقع الزراعة في سبيل تحقيق تنمية زراعية وذلك بالتوسع الأفقي والرأسي للزراعة عن طريق استصلاح الأراضي والمحافظة على التربة وتجديدها واختيار محاصيل مناسبة للمناخ عن طريق التحسين الوراثي (استنباط سلالات جديدة) لأنواع المحاصيل أكثر ملائمة لظروف المناخ السائدة. والتوسع في مشروعات الري ودعم المزارعين ولتحقيق تنمية في الفائض الزراعي وزيادة كفاءة الإرشاد الزراعي والخدمات الزراعية وكذلك إتباع سياسة تنويع المحاصيل الزراعية بغية التخلص من مخاطر المناخ والتقلبات في أسعار المواد الخام الأولية وتحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي وإتباع دورات زراعية والالتزام بها كونها تستند إلى أساس علمي حديث. ولا يخفى أن تحقيق التنمية الرأسية للزراعة يتطلب توفير الاستثمارات

اللازمة للقطاع الزراعي والتوسع في الإنفاق على التنمية الزراعية ، وذلك أن القطاع الزراعي سيبقى إلى أمد غير قصير الدعامة الرئيسية للاقتصاد الوطني بسبب بمعدلات الأمطار المتذبذبة ومن هنا تنشأ مشكلة عدم الاستقرار في الإنتاج وبالتالي عدم الاستقرار في الدخل الإقليمي وتنشأ بذلك مشكلات الفقر والبطالة وانخفاض القوة الشرائية والهجرة وغيرها ...

٢ـ نشر الوعي والثقافة والتعليم في المجتمع الريفي والعمل على نشر ثقافة تنظيم الأسرة وإتباع سياسة سكانية محددة لمحاولة ضبط الارتفاع الكبير في النمو الطبيعي للسكان والحد من الهجرة والبطالة وغيرها .

٣ـ دعم حكومي مباشر بتقديم الإعانات المالية لتطوير البنية التحتية وتحسين البنية العمرانية وصيانة الطرق وإنشاء المراكز الخدمية .

٤ـ تشجيع الاستثمار في المجالات الصناعية والصناعية ـ الزراعية ودعم الصناعات الريفية وتقديم القروض لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٥ـ تحسين الخدمات الصحية ونشر الوعي الصحي وبناء المراكز الصحية أو النقاط الطبية في مناطق االتعليمية، من مشكلة تركزها في البلدة والاهتمام في مجال الصحة المدرسية كونها ممكنة في ظل الظروف الحالية .

٦ـ الاهتمام بواقع القطاع التعليمي وتوفير الكوادر والتجهيزات المدرسية اللازمة لسير العملية التعليمية ،ومتابعة دورات محو الأمية بهدف القضاء عليها بشكل كامل .

٧ـ استكمال خطط التوسع في بناء المدارس وتوفير مياه الشرب للقرى التي لا تحصل عليها وتسهيل استخدام الطاقة الكهربائية للمشاريع الزراعية أو الحرفية الأخرى.

٨ـ الإسراع في إنجاز الخطة الريفية الثالثة في مجال التوسع في الشبكة الهاتفية في القرى.

٩ـ إقامة المراكز الإدارية (البلديات) في القرى التي يزيد عدد سكانها عن (٢٠٠) نسمة بغية الاهتمام بالوضع الخدمي والإداري والبيئي

التخطيط للتنمية الزراعية

١ـ دور الزراعة في عملية التنمية

للزراعة دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في اقتصاديات الدول النامية، إذ يساهم القطاع الزراعي مساهمة كبيرة في الناتج القوي في تلك البلدان، وحتى في الدول المتقدمة فإن النمو في القطاع الصناعي كان مسبوقاً بزيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي فقد ازدادت إنتاجية القمح في إنكلترا في النصف الثاني من القرن السابع عشر بمعدل يزيد عن ٣٠٠% مقارنة بمثيله في القرون السابقة. وهكذا في فرنسا في النصف الأول من القرن الثامن عشر وفي ألمانيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر (جاك لوب، ترجمة أحمد فؤاد، ١٩٨٦).

وتبرز أهمية التنمية الزراعية من خلال :

٢ـ أن الزراعة مصدراً أساسي لتوفير المواد الغذائية للسكان، وبما أن السكان في البلدان النامية يمتاز بالنمو السريع مقارنة بالدول المتقدمة لذلك فإن الحاجة ملحة إلى تنمية

النشاط الزراعي في تلك البلدان هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الحاجة إلى مواد الغذائية الزراعية ذات أهمية كبيرة حتى في الدول المتقدمة لكونها توفر المواد الغذائية للسكان العاملين في القطاعات الأخرى غير الزراعية. لذا فإن الزراعة تعتبر القطاع الذي تعتمد عليه الأقطار النامية في تحقيق أمنها الغذائي في ضل الظروف الدولية المعاصرة التي تستخدم الغذاء كوسيلة ضغط سياسي على الدول.

٣- إن التنمية الزراعية تؤدي إلى توفير الأيدي العاملة للنشاطات الاقتصادية الأخرى (الصناعة أو الخدمات) كون عملية التنمية الزراعية سوف تقلل من استخدام الأعداد الكبيرة من الأيدي العاملة عن طريق استخدام التكنولوجيا في العمليات الزراعية التي لا تتطلب أعداد كبيرة من العمل مقارنة في استخدام الأساليب التقليدية في الإنتاج الزراعي. وقد أثبتت التجارب التاريخية بأن الزراعة كانت المصدر الأساسي للأيدي العاملة التي توفرت لتطوير القطاعات الأخرى وما يؤكد ذلك تناقص نسبة المشتغلين في الزراعة من مجموع المشتغلين في القطاعات الأخرى في الدول المتقدمة.

٤- إن التنمية الزراعية تؤدي إلى توسع السوق من حيث الطلب على المنتجات الصناعية من خلال أن زيادة دخل العاملين في القطاع الزراعي ومن ناحية أخرى فإن عملية التنمية الزراعية تتطلب توفير المكائن والمعدات والأسمدة التي ستزيد الطلب على المنتجات الصناعية، الأمر الذي يشجع المستثمرين في القطاع الصناعي إلى التوسع في الإنتاج في هذا المجال، وهكذا نجد أن الآثار غير المباشرة للتنمية الزراعية تمتد إلى تنمية القطاعات الأخرى.

٥- تعتبر الزراعة مصدر لتمويل التنمية الاقتصادية في كافة المجالات الصناعية والخدمية، إذ أن للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في توفير الموارد النقدية من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل النقدية أو المحاصيل التي تتسم بالقدرة التصديرية، لذا فإن إيرادات كثيراً من الدول وبالتالي ادخاراتها تعتمد على الدخل الذي يتولد في الاقتصاد والذي تسهم الزراعة بالجزء الأكبر منه.

٦- الزراعة تعتبر مصدر لتوفير المواد الأولية لبعض الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي مثل صناعة السكر أو النسيج أو الصناعات الغذائية الزراعية ، وبعض الموارد التي تستخدم مباشرة في بعض الصناعات تنتج مواد عرضية تستخدم في صناعات أخرى كما هو الحال في استخدام الناتج العرضي لصناعة السكر من البنجر يستخدم في صناعة الورق.

نتيجة لما تقدم فإن للتنمية الزراعية دوراً هاماً في عملية التنمية الشاملة بجميع البلدان النامية والمتقدمة على حدٍ سواء لذا فأن التنمية الزراعية تعتبر نقطة البداية للتنمية خاصة في البلدان النامية.

٢- الخلفية الأساسية للتنمية الزراعية

تحتل الزراعة مكانة هامة في عمليات التنمية Development Process في كافة الدول بغض النظر عن النظم السياسية والاقتصادية لها، كونها تلبي حاجة الإنسان من الغذاء وربما حاجات قطاعات أخرى من الاقتصاد القومي لبعض المنتجات الزراعية النباتية أو الحيوانية. إن الأرض والإنسان عنصرين مهمين في التنمية الزراعية، فالأرض وما تحتويه من

إمكانيات طبيعية لها علاقة بالزراعة كالتربة ومصادر المياه ، والظروف المناخية تلعب دوراً هاماً في توجيه عملية التخطيط للتنمية الزراعية. إن الخلفية التي يرتكز إليها وضع خطة التنمية الزراعية والإنتاج الزراعي والتي تعتمد بشكل أساسي على الدراسة الميدانية بكافة أشكالها المشاهدة والقابلة والاستبيان إضافة إلى نتائج الإحصاءات الزراعية، هذه الخلفية يمكن أن تتضمنها المحاور التالية:

١- الواقع الطبيعي وما يوفر من إمكانات للتنمية الزراعية وما يحتوي من محددات للتنمية ومن المعروف أن أهم ثلاثة عناصر طبيعية تؤثر في الإنتاج الزراعي هي (التربة،الماء، المناخ)

٢- الواقع البشري وإمكانياته ومؤهلاته الاجتماعية والحضارية التي تلعب دوراً كبيراً في عملية الإنتاج الزراعي. إذ أن العنصر البشري يلعب دوراً إيجابياً أو سلبياً في العملية الإنتاجية الزراعية سواء كانت الأساليب المتبعة في الإنتاج الزراعي تقليدية أو حديثة (الشامي ، د. صلاح الدين علي، ١٩٧٦).

٣- الواقع الاقتصادي وما يقترن به من عوامل وضوابط تؤثر على نمط الإنتاج ونمط الاستهلاك المحلي والتسويق، وما يرتبط بذلك من حساب تكاليف الإنتاج والأرباح ومدى إمكانية الإنتاج الزراعي على المنافسة في إطار التجارة الدولية.

٤- معرفة دقيقة للواقع القائم للنشاطات الاقتصادية المختلفة وموقع النشاط الزراعي منها ومعرفة مقدار ما يساهم كل من هذه النشاطات في تكوين البنية الاقتصادية للبلد أو الإقليم المراد وضع خطط التنمية الزراعية فيه، لأن أية حالة تنموية في أي قطاع لا يمكن أن تأتي معزولة عن الترابط العضوي بين جميع أجزاء العملية التنموية، فعلاقة التنمية الزراعية Agricultural development علاقة عضوية بالتنمية الريفية Rural Development والتنمية الريفية لها علاقة بالتنمية الحضرية urban development وهذه المجالات الثلاثة لها علاقة بالتنمية الإقليمية Regional development والتنمية الإقليمية هي جزء من التنمية الوطنية National development.

٣- مشكلات القطاع الزراعي

تتمثل مشكلات القطاع الزراعي في البلدان النامية بمشكلات لها علاقة بطبيعة الإنتاج وتأثره بالعرض والطلب، ثم هناك عوامل طبيعية تتعلق بنوعية الترب ومدى توفر المياه أو قد تكون ناتجة عن عوامل بشرية تتعلق بالأوضاع الاجتماعية وأساليب الإنتاج، ويمكن أن نوجز هذه المشكلات كالآتي:

١- إن عدم وجود سياسة اقتصادية لغرض موازنة العرض من الإنتاج الزراعي مع الطلب عليه يؤدي إلى مشكلة تتعلق بعدم مقدرة الفلاح على تسويق منتجاته الزراعية ويؤدي إلى عزوف الفلاحين في إنتاج بعض المحاصيل التي حققت لهم خسارة في سنة معينة واستمرار عزوفهم عن زراعتها في السنوات اللاحقة، هذه المشكلة يمكن أن تحل عن طريق وضع استراتيجية تحدد من خلالها نوع المحاصيل الزراعية ومساحة الأرض المزروعة بها في كل وحدة إدارية وبالتالي يكون العرض والطلب قد حدد مسبقاً، من ناحية

أخرى يحتاج الأمر إلى وضع سياسة لحماية المزارعين عن طريق دعم الإنتاج من خلال دعم الدولة لشراء المنتجات الزراعية.

٢- إن قلة الإنتاج في الدول المتخلفة يؤدي إلى قلة في الدخل للمزارعين وبالتالي تدخل هذه الدول في دائرة الفقر وتدهور مستمر للإنتاج الزراعي فيها.

٣- إن الكثافة السكانية العالية للأرياف في الدول النامية يؤدي إلى زيادة الضغط على الأراضي الزراعية من جوانب عديدة:

- التوسع السكني على الأراضي الزراعية
- استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي يؤدي إلى زيادة البطالة وتدهور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان. لذا فأن الأساليب الزراعية التقليدية تبقى هي السائدة وهذا يؤدي إلى قلة إنتاجية الفرد والدونم من الأراضي الزراعية.
- بشكل عام تعاني أغلب الدول النامية من قلة في إنتاجية الفرد وقلة في إنتاجية الدونم ونوعية الإنتاج التي لا تنافس الإنتاج الزراعي المنتج في الدول المتقدمة، لذا فأن الإنتاج الزراعي يتوجه عادة لتحقيق الاكتفاء الذاتي دون التصدير.
- هناك مشكلات تتعلق بإتباع الأساليب الإنتاج التقليدية وعدم استخدام التقنيات الحديثة.
- إن تدهور نوعية الترب في الدول النامية ظاهرة تشكل مشكلة كبيرة بسبب ارتفاع نسبة الملوحة فيها وبالتالي قلة إنتاجيتها ذلك بسبب اعتماد وسائل الري التقليدية.
- التقاليد الاجتماعية المتخلفة في المجتمعات الريفية في كثير من الدول النامية تمثل مشكلة تنعكس سلباً على الإنتاج الزراعي.

٤- الأهداف العامة لتخطيط التنمية الزراعية

إن استيعاب الخلفيات لعملية التنمية الزراعية تهيأ المخططين إلى تحديد الأهداف العامة للتنمية الزراعية التي إما أن تكون هدف رئيسي واحد أو جملة من الأهداف المتنوعة في وقت واحد. وعادة ما تتجه الأهداف إلى زيادة الإنتاج أو تنوعه أو تحسينه، ويجب أن يكون ذلك متوافقاً مع الإمكانيات المتاحة للتنفيذ.

١- يمكن للخطة أن تحدد هدفاً للتنمية الزراعية الأفقية من خلال إضافة مساحات قابلة للزراعة وتتضمن الخطة مشروعات إنمائية لاختبار ولاختيار مدى صلاحية الأرض المضافة وإمكانية استصلاحها لحساب الزراعة وتقييم قوة العمل اللازمة لهذا التوسع الأفقي لكي يتأتى اختيار أسلوب الزراعة الواسعة أو أسلوب الزراعة الكثيفة في تلك الأرض، ويتطلب ذلك إلى اختيار المحاصيل المزمع زراعتها في هذه المساحات من خلال تقييم كلي للحاجة إليها لحساب الاستهلاك المحلي أو لحساب التصدير خارج الإقليم أو خارج البلد ويتحمل الخبراء المتخصصون المسؤولية في إقرار هذه التفاصيل الفنية لكي تفلح التنمية الأفقية من خلال التنفيذ بالفعل.

٢- وقد تهدف الخطة إلى تحقيق تنمية رأسية من خلال تنويع أو تحسين أو زيادة الإنتاج الزراعي في الأرض المزروعة وتتضمن الخطة في هذا الأسلوب إلى اعتماد مشروعات إنمائية لتحسين التربة وتجديد خصوبتها وصيانتها، ويتعين الاعتماد على التجارب

والبحوث لاختيار السلالات الأفضل من البذور، واستخدام نظام الدورة الزراعية لتنويع الإنتاج. من خلال الانسجام والتنسيق بين التنمية الأفقية والتنمية الرأسية تكون أهداف التنمية الزراعية متكاملة ومحددة. ومن شأن التخطيط أن يحرص على هذا الانسجام بالفعل لكي تتكامل المشروعات الإنمائية على المستويين الأفقي والرأسي لحساب الإنسان. (الدليمي، محمد دلف ، الجصاني، نسرين عواد ، ٢٠١٢)

أنموذج : التخطيط للتنمية الزراعية

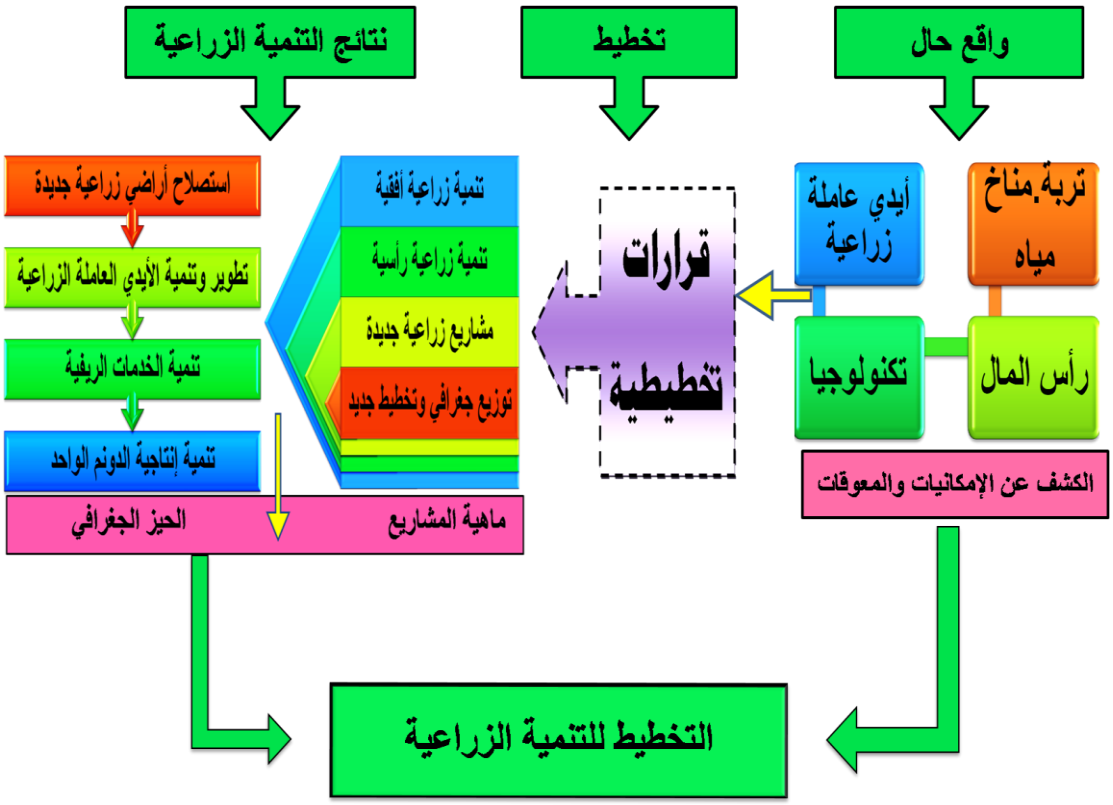

أولاً : التنمية الزراعية من خلال التوسع الأفقي:

يتطلب الأمر هنا إلى تحديد المساحات القابلة للزراعة من خلال دراسة مكثفة للأرض وخصائص التربة ومن ثم تحديد إمكانيات التوسع في ضوء الكشف عن المعوقات التي حالت دون استثمار الأرض سابقاً سواءً كانت هذه المعوقات طبيعية أو بشرية والعمل على تخطيها من خلال:

١- إيصال مياه الري إلى الأراضي التي تعاني من عدم توفر المياه وذبذبة الأمطار عن طريق حفر الآبار في المناطق التي تتوفر فيها المياه الجوفية كما هو الحال في الواحات الصحراوية في الهضبة الغربية من العراق، أو عن طريق ضخ المياه من مناطق تواجدها عن طرق الأنابيب أو القنوات مع مراعاة انحدار الأرض وتأمين انسياب المياه تلقائياً.

٢- تجفيف المستنقعات وصرف المياه السطحي الراكد الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد مساحات من الأراضي التي يمكن استثمارها زراعيا.

٣- تحسين خواص التربة كيماويا وميكانيكياً لضمان الحد الأمثل من الصلاحية للإنتاج الزراعي.

٤- التصدي لظاهرة زحف الرمال على الأراضي الزراعية، وما تسببه في تغير سلبي في نوعية التربة.

٥- ردم الخلجان والمسطحات المائية وتحويلها إلى أراضي زراعية كما حدث ذلك في بعض البلدان الأوروبية مثلاً سويسرا والسويد.

٦- يلعب العامل البشري دوراً سلبياً في عملية التوسع الزراعي من خلال عجز أو نقصان في قوة العمل كون بعض الأقاليم تعاني من تخلل سكاني يتطلب الأمر إلى استقطاب قوة العمل وتقديم الحوافز لها أو عن طريق استخدام التكنولوجيا في الزراعة.

٧- إن التنمية الزراعية عن طريق التوسع الأفقي يجب أن يتوازن مع أنماط الاستخدامات الأخرى للأرض بحيث لا يؤثر على نمط العمران الريفي والحضري والنشاطات الاقتصادية الأخرى كالصناعة مثلاً.

ثانياً : التنمية الزراعية من خلال التوسع الرأسي:

إن تحسين الإنتاج الزراعي: ويعني العمل على زيادة إنتاجية الدونم من المحصول الزراعي وتحسين نوعية ذلك الإنتاج وهذا يتحقق من خلال :

أ- تحسين أسلوب استخدام الأرض في الزراعة وكفاءة الأداء لحساب الإنتاج الزراعي وتحسين أساليب الري، والتركيز على الخبرة والمهارة في العمل الزراعي.

ب- تحسين وصيانة وحماية خواص التربة والحرص على تجديد حيويتها من خلال التقنين في استخدام مياه الري، واستخدام الأسمدة واعتماد الدورة الزراعية وتقليل نسبة الملوحة.

جـ- مقاومة الأمراض ولآفات التي تفتك بالمحاصيل الزراعية عن طريق استخدام المبيدات مع مراعاة الحفاظ على البيئة النظيفة. أو التعديل في مواعيد الزراعة ومواسمها.

د- تحسين نوعية السلالات المنتخبة من البذور المستخدمة في الزراعة التي تعطي العائد الأفضل من حيث الكم والنوع، أي زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته. ويمكن تقييم ذلك من خلال:

١- قدرة المحصول المنتخب لأنه يعطي العائد المناسب الذي يحسب من خلال الفرق بين تكلفة الإنتاج وقيمته.

٢- نوع الإنتاج الجيد الذي تتحمل عوامل المنافسة بكفاءة في الأسواق العالمية.

إن تنمية الزراعة في إقليم ما تتطلب مسحاً أولياً ودراسة مكثفة عن الأراضي المزروعة والأراضي القابلة للزراعة، ثم دراسة الواقع الطبيعي بكل خصائصه من التربة والمناخ والموارد المائية ثم الواقع البشري وطبيعة الأيدي العاملة، والكشف عن المعوقات التي يجب أن توضع البدائل لتذليلها واستثمار الإمكانيات المتاحة للتنمية الزراعية في الإقليم. (الدليمي، محمد دلف ، الجصاني، نسرين عواد ، ٢٠١٢)

أنموذج : التنمية الزراعية المستدامة

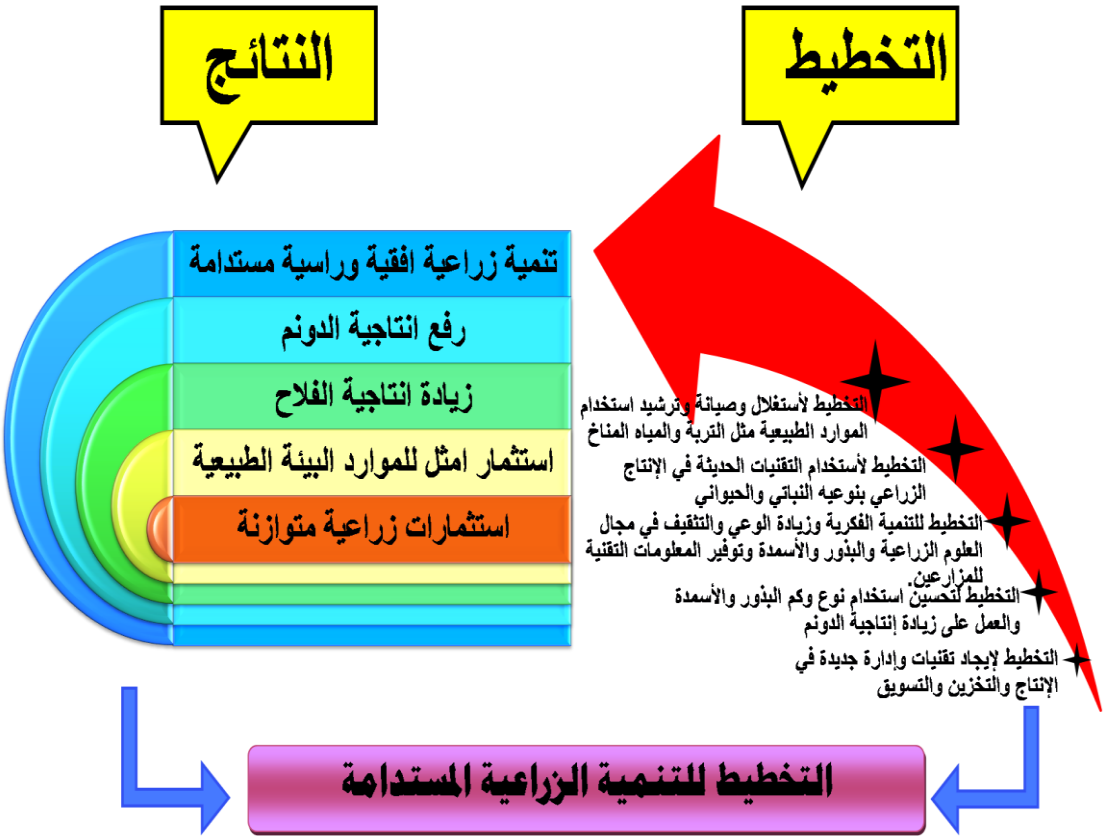

التخطيط للتنمية الصناعية

أولاً ـ دور الصناعة في التنمية

يلعب القطاع الصناعي دوراً بارزاً في عملية تحقيق التنمية، ويعتبر التصنيع أحد أهداف التنمية القومية إذ أنه يحقق لأفراد المجتمع الاستقلالية والهيبة القومية من خلال إنتاج السلع الصناعية وخاصة المعدنية منها ، أن الدور الذي تحتله الصناعة في أطار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يكمن في الجوانب التالية:

١. أن الصناعة تدعم الاستقلال الاقتصادي للبلدان وبالتالي الاستقلال السياسي، خاصة وأن الدول المتقدمة عاده ما تستخدم حاجة الدول النامية إلى الإنتاج الصناعي للضغط عليها سياسياً لتحقيق أهدافها في الهيمنة والسيطرة على تلك البلدان.

٢. تنويع الهيكل الإنتاجي والصادرات وتقليل المخاطر التي يمكن أن ترافق ضعف التنوع في حالة عدم تطور القطاع الصناعي خاصة وأن القطاعين اللذين يتم الاعتماد عليهما في

الكثير من اقتصاديات البلدان النامية هي الزراعة والصناعات الاستخراجية التي تتأثر بالظروف الطبيعية السلبية بالنسبة للزراعة أو بأحوال السوق بالنسبة للزراعة الاستخراجية.

٣. للصناعة الأهمية في تشغيل الأيدي العاملة محل مشكلة البطالة، إذ أن القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات الهامة التي يمكن أن تستوعب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وبالتالي فإن تنميته يعد ضرورياً لامتصاص البطالة الظاهرة والبطالة المقنعة.

٤. يساهم القطاع الصناعي في توفير السلع الاستهلاكية وبالتالي فإنه يسهم في رفع المستوى ألمعاشي للسكان وهذا هو الهدف الرئيسي لعملية التنمية، خاصة وأن الاستهلاك يتجه نحو التزايد بفعل ارتفاع الدخول للأفراد وزيادة عملية التحضر وزيادة السكان وارتفاع المستويات الثقافية وهذا ما تتضمنه عملية التنمية البشرية.

٥. يساهم القطاع الصناعي في توفير العملات الصعبة من خلال كونه يوفر السلع الصناعية التي تسد احتياجات البلدان النامية بدلاً من استيرادها من الخارج، وكذلك بإمكان الصناعة في الدول النامية أن توفر بعض المنتجات الصناعية الهامة مثل الصناعات الغذائية التي يمكن أن تصدر إلى الخارج خاصة وإذا كان الطلب عليها متزايداً عالمياً وكذلك الحال بالنسبة للمنتجات النفطية التي يمكن أن تتوفر مستلزمات إنتاجها عند الكثير من الدول النامية.

٦. إن تنمية الصناعة تسهم في عملية الاستثمار الأمثل لموارد البيئة الطبيعية من خلال تصنيع الخامات والمواد الأولية بدلاً من تصديرها وبالتالي الحصول على القيمة المضافة التي تولدها رحلة التصنيع هذه، إضافة إلى أن التصنيع سوف يحفز مجالات إنتاجية أخرى على التوسع بالشكل الذي يرفع مساهمتها في تحقيق التنمية الشاملة.

٧. القطاع الصناعي يوفر وسائل الإنتاج للقطاع الزراعي من معدات وآلات وتقنيات تؤدي إلى تطور الإنتاج في نفس الوقت يمكن أن تساهم الصناعة في استثمار الإنتاج الزراعي كمادة أولية خاصة في الصناعات الزراعية.

٨. إن التطور الصناعي يؤدي إلى إحداث تطورات في المجالات العملية والتكنولوجية كون القطاع الصناعي من أبرز القطاعات ذات القدرة العالية على إحداث المنجزات العلمية والتكنولوجية والانتفاع منها.

٩. يسهم القطاع الصناعي في تطور المهارات والقدرات للعاملين أكثر من أي قطاع آخر كون الصناعة تستخدم عادة أكثر التقنيات تطوراً ووسائل وطرق إنتاج حديثة تسهم في تنمية القدرة للعاملين على زيادة وجودة الإنتاج، وتسهم في التنمية البشرية من خلال قدرتها على وضع برامج للتدريب والتأهيل للأيدي العاملة.

١٠. من خلال ما تقدم يمكن القول بأن القطاع الصناعي يسهم في نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ففي الدول المتقدمة يمثل الإنتاج الصناعي أهمية كبيرة من خلال إسهامه في تكوين الناتج القومي أو التشغيل أو الصادرات، وحتى في الدول المتقدمة التي تعتمد على القطاع الزراعي بدرجة أكبر، يمثل القطاع الصناعي فيها أهمية واضحة كذلك .

ثانياً ـ مقومات التنمية الصناعية:

إن الخطوة الأولى في عملية التخطيط للتنمية الصناعية يبدأ من خلال تحديد الإمكانات والمعوقات لقيام الصناعة لذا يتطلب الأمر دراسة واقع الحال والكشف عن الإمكانات الطبيعية والبشرية في البلد أو الإقليم المراد إجراء عمليات التنمية فيها. ومن شأن الخبرة الجغرافية أن تؤدي دورها في تقصي حقيقة هذه المعوقات ودورها في قيام الصناعة وإمكانيات دعمها وتنميتها. إن خصائص الواقع الطبيعي في البلد أو في الإقليم قد يؤدي إلى وفرة المادة الخام والطاقة في آن واحد وبالتالي تتوفر القاعدة الأساسية لقيان الصناعة، ثم يأتي دور المعوقات البشرية وما ينتج عن نشاطاتها في تنظيم وتنسيق التفاعل البناء لحساب الصناعة. وفي بعض الأحيان تقوم الصناعة في بلد أو إقليم دون أن تتوفر فيه المادة الخام أو الطاقة وبالتالي يكون للإنسان دوراً في توفيرها بطريقة أو بأخرى، إذاً لابد من أن نحدد المعوقات الأساسية لقيام الصناعة والتي هي الأساس أيضاً في عملية التنمية ويمكن تحديدها كما يأتي:

١- المواد الخام:

وهي المواد التي يتم إعدادها وتصنيعها من أجل تحويلها من حالة إلى حالة أخرى مناسبة للاستهلاك البشري، والمواد الخام تتمثل في أشكال وصور متنوعة لا يمكن أن تقوم الصناعة بدون توفرها، كما أنها هي التي تحدد نمط الصناعة بشكل عام، وكلما اتسعت دائرة الحاجات البشرية، دعت الحاجة إلى توفير مواد الخام تنسجم معها من حيث الكم والنوع.

في بعض الأحيان تتوفر المواد الخام في إقليم معين ويتم تصنيعها في الأقاليم وفي أحيان أخرى يتم نقل المواد الخام من مناطق إنتاجها إلى مناطق صناعتها ومما شجع على ذلك هو التقدم الذي طرأ على وسائط النقل الذي أسقط عامل المساحة بحيث أصبح استيرادها ونقلها بين الأقاليم والبلدان أمراً طبيعياً ومتوقعاً، ومع ذلك يتعين الحرص على نقل المواد من غير أن تثقل أجور النقل على تكلفة الإنتاج الصناعي. هنالك نوعين من المواد الخام: (الشامي، د. صلاح الدين، ١٩٧٨).

- المواد الخام التي تتحمل أجور النقل من مواقع إنتاجها إلى مواقع التصنيع دون أن تتضرر كلفة الإنتاج كثيراً.
- المواد الخام التي تتضرر تكلفة إنتاجها ولا تتحمل أجور النقل إما نتيجة إلى ثقل وزنها أو كبر حجمها وفقدانها الكثير من وزنها في عملية التصنيع أو أنها مواد لا يمكن نقلها لمسافات بعيدة لأن عملية النقل تعرضها إلى التلف كالمواد الغذائية أو الحليب وبالتالي الأفضل أن تقع الصناعات الغذائية بالقرب من مناطق إنتاج المواد الزراعية أو الحيوانية،

٢- الطاقة:

أهم وأخطر المقومات لقيام الصناعة واستمرارها ومستقبل تنميتها، فهي التي تعطي القوة لحركة التشغيل وتحريك عجلة الصناعة وبدون الطاقة لا يمكن قيام الصناعة.

إن مصادر الطاقة متنوعة ومصادرها مختلفة، كما وأنها تختلف من حيث أهميتها للصناعة ويمكن استعراضها حسب أهميتها التاريخية في الصناعة وإمكانيات استثمارها:

أ- اعتمدت الصناعة لفترة طويلة على الفحم، ولعب الفحم دوراً ايجابياً وحاسماً في تحديد أبعاد الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر وفي توطين الصناعة في الأقاليم التي تتواجد فيها حقول إنتاج الفحم في دول أوربا وأمريكا، ونظراً لحاجة الصناعة إلى كميات كبيرة من الفحم، ونتيجة لتكاليف النقل الباهظة فقد ارتبطت المواقع الصناعية مع مواقع إنتاج الفحم

في أغلب الأحيان ولم تتحرر مواقع الإنتاج الصناعي الأبعد أن استخدام البترول كمصدر حديث للطاقة(رسول، د. أحمد حبيب،١٩٧٨).

ب- إن استخدام البترول كمصدر للطاقة أدى إلى نمو الصناعة أفقياً، بعد أن كانت أسيرة عواقب إنتاج الفحم من قبل. ونتيجة للدراسات الجيولوجية واكتشاف مناطق إنتاج البترول وبناء الناقلات العملاقة لنقل البترول بحرياً وبناء شبكة الأنابيب أدى إلى انتشار الصناعة في

أقاليم واسعة لم تكن مؤهلة للإنتاج الصناعي عندما كانت الصناعة تعتمد على إنتاج الفحم، لذا فأن القرن العشرين شهد استخدام البترول بشكل واسع وأصبح مصدراً أساسياً لإنتاج الطاقة واستخدامها في الصناعة. ومن خلال استخدام البترول وإمكانية نقله تغيرت خريطة توزيع الصناعة والأقاليم الصناعية تغييراً جوهرياً،

ج- إن ارتفاع أسعار البترول نتيجة لزيادة الطلب العالمي عليه، أضاف إلى كون الفحم والبترول مادتين قابلة للنفاذ، لذلك فإن كثير من دول العالم بدأت تفكر في البحث عن مصادر جديدة للطاقة كالطاقة النووية، والطاقة الشمسية، والمائية، والهوائية وحتى استخدام الطاقة الحرارية المخزونة في باطن الأرض وكذلك الطاقة الحيوية، ومع ذلك لازال البترول والفحم تلعب دوراً أساسياً في قيام ونمو الصناعة في الوقت الحاضر.

٣- رأس المال:

إن الاستثمار في القطاع الصناعي يحتاج إلى تحويل لغرض الإنشاء والتجهيز وتوفير المواد الخام والطاقة والتشغيل والصيانة والتوزيع والتسويق وأجور العمل وبدون توفير رأس المال الكافي لا يمكن أن تقوم الصناعة. تتنوع أساليب تمويل الصناعة حسب النظام الاقتصادي القائم لكل دولة، ففي النظام الرأس مالي يكون مصدر رأس المال هو ادخارات الأفراد والشركات بينما في النظام الاشتراكي الذي يعطي حق الملكية والاستثمار للدولة فقط وبالتالي فإن رأس المال يكون مصدره ادخارات الدولة.

إن أهمية التحويل ودوره الايجابي في قيام الصناعة نستشعر به من خلال عدم إمكانية الدولة الفقيرة من القيام بتنمية اقتصادية وخاصة في مجال الصناعة بالرغم من توفر الموارد الطبيعية والبشرية فيها بسبب عدم توفر رأس المال.

٤- الأيدي العاملة:

يحتاج النشاط الصناعي إلى أيدي عاملة ماهرة، مدى توفرها يعتمد على المستوى الذي وصلت إليه التنمية البشرية خاصة ما يتعلق بالتعليم والتدريب والتأهيل وهذا ما تعاني منه الدول المتخلفة والنامية، ومن المعروف أن النشاط الصناعي يوفر فرص عمل كبيرة الأمر الذي يؤدي إلى أن الأقاليم التي تقوم فيها الصناعة تصبح مناطق جذب للأيدي العاملة لذا فقد تتعرض المدن الصناعية إلى هجرة واسعة من المناطق الريفية، ويمتاز المهاجرون من الأرياف بكونهم أيدي عاملة غير ماهرة لذا يتطلب الأمر وضع برام للتأهيل والتدريب لهؤلاء. كما أن برامج التنمية الشاملة يجب أن تضع في الحسبان أهمية التوازن بين العمل الصناعي والعمل في القطاعات الأخرى.

٥- التسويق:

التسويق عنصر مهم يجب أن يؤخذ في الحسبان في عملية التخطيط للتنمية الصناعية، ويتعلق ذلك بالعرض والطلب للسلع الصناعية ومدى قدرتها على التنافس مع الإنتاج الصناعي

المماثل في الأقاليم أو البلدان الأخرى ويدخل في المنافسة نوعية وجودة الإنتاج وسعر المنتج لذا فإن بعض البلدان تفرض الضرائب الكبيرة على المنتجات الصناعية المستوردة لغرض المحافظة على طبيعة الطلب على السلع المنتجة محلياً وحماية الصناعة فيها. ويلعب النقل دوراً مؤثراً في رفع أسعار الإنتاج الصناعي كونه يضيف تكاليف إضافية للإنتاج كما ويجب أن تدرس قدرات السكان الاستهلاكية وأذواقهم والتطور الحضاري لتحديد نوع الصناعات ومدى منافستها في السوق، وتلعب الدعاية دور ايجابي في زيادة الطلب على المنتجات الصناعية.

ثالثاً ـ التخطيط لقيام الصناعة وتنميتها:

فلح الإنسان في استثمار مقومات الصناعة لكي تنمو وتتقدم. إن تنمية الصناعة اقترنت بالتقدم الحضاري، لكي تحقق حجماً مناسباً من الرفاهية الاقتصادية في الإقليم. هنالك قدر مشترك من العوامل والضوابط الحاكمة للصناعة في كل إقليم على حده لذا فأن ما يصدق على إقليم لا يجب أن يصدق على كل الأقاليم الأخرى لذا فأن التخطيط يجب أن لا يتوافق مع القوالب الجامدة بل يجب أن يكون فيه مرونة كامنة لكي يكون هنالك توافق بين الإمكانيات وطبيعة الصناعة في كل إقليم على حد. وعلى هذا الأساس فقد أفلحت الصناعة في أن تتوطن في مواقع معينة وبقدر كبير من التخصص في الإنتاج استجابة للخصائص التي تتمثل في الموقع وللواقع الذي تمليه المقومات. تلعب الخبرة الجغرافية دوراً بارزاً في تحسس الواقع وتقيم أبعاده الطبيعية والبشرية التي تقدم القاعدة الصلبة للتوطين الصناعي. لذا فإن توصية الجغرافي في مجال توقيع الصناعة أو تحديد نوعيتها هي توصية حاسمة خاصة عندما تأتي من خلال منهج تحليلي منتزعة من المعرفة التي تقيم الواقع في الأقاليم. ويكون المطلوب من الجغرافي أن يستوعب الواقع الطبيعي وتحدياته والواقع البشري وضوابطه ثم طبيعة البنية الاقتصادية لكي يحدد موقع الصناعة ولكي يقيم مكانتها في الإطار العام للتوازن بين قطاعات الإنتاج جميعاً. إن اختيار المواقع الصناعية ونوعيتها ومكانتها يجب أن تراعي فيها عدة أمور منها الترابط كحد أدنى للتكامل في إطار البنية الاقتصادي بين الصناعات كأسلوب من الأساليب الثنائية وأنماط الاستخدامات الأولية، ثم يأتي التوازن من خلال شكل وخصائص وإمكانيات التكامل الفعلي فيما بين الاستخدامات مجتمعة، ومن شأن التوازن والتكامل أن تكون البنية الاقتصادية أكثر قوة وتأثير. ومن ثم يكون التوطن الصناعي المقترن بالتخصص في تصنيع الخامات المحلية مظهراً من أهم مظاهر البنية الاقتصادية السوية.

إن التوطن الصناعي المقترن بالتخصص في تصنيع الخامات المحلية يجب أن يكون متأنياً بحيث يكون مقبولاً لكي يتوازى مع التطور في نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن الإنتاج الصناعي يجب أن يحسب بحيث يكون هنالك توازن بين العرض والطلب. كما أن حماية الإنتاج الصناعي يدعم التوطن والنمو الصناعي في الإقليم أو البلد.

إن قوة العمل يعتبر أساس في تقييم الصناعة وقياس مقدار توطنها في الإقليم ويتأتى ذلك مع أساس حساب النسبة المئوية لعدد العمال المشتغلين في صناعة معينة، إلى العدد الكلي للعمال في قطاع الصناعة بضفة عامة في الإقليم، فإذا قلت النسبة عند٣٠% فإن ذلك لا يعني وجود توطن صناعي وإذا كانت النسبة٣٠-٦٠% هذه النسبة تنبأ باتجاه نحو التوطن وإذا زادت النسبة عن ٦٠ هذا يعني أن هنالك توطن صناعي فعلي في ذلك الإقليم.(الشامي، صلاح الدين، ١٩٧٨). إن عملية التنمية الصناعية وليدة كل العوامل التي دعت وأدت إلى التوطن الصناعي المتخصص في الإقليم أو البلد، هذه العوامل المتبادلة،لبشرية والاقتصادية يمكن أن

تخطط لها أن تكون عاملاً أساسياً في تنمية الصناعة المتوطنة في المستقبل، كما أن قابلية الصناعة على استقطاب أنواع معينة من الصناعات التي ترتبط أحياناً مع صناعات أخرى متخصصة في إنتاج أجزاء أخرى تتكامل مع بعضها لتكون صناعة تجميعية متكاملة في إقليم، وبهذا المنطلق يأتي النمو الصناعي من خلال الترابط بين إنتاج مجموعة مصانع لحساب التكامل من حيث الإنتاج ومن حيث التسويق وتكون المجمعات التي تجمع شمل هذه المصانع هي المظهر المادي الكاشف لمفهوم النمو الصناعي. لكي يتحقق التكامل بين الصناعات المتخصصة في المناطق الصناعية، يكون الترابط بين الصناعات في ثلاثة أشكال متميزة:

١- الترابط الرأسي: يعتمد هذا الترابط على التنسيق بين عدة مصانع لحساب الإنتاج، ويكون المطلوب من كل مصنع أداء صناعي معين في إطار التناسق والتكامل مع أداء كافة المصانع الأخرى ضمن المجمع الصناعي، ومثال على ذلك في حالة قيام مجمع صناعي متخصص لصناعية المنتجات القطنية، إذ يفترض أن يضمن المجمع مصنعاً لحلج القطن، ومصنعاً لغزل خيوط القطن، ومصنعاً متخصصاً للنسيج وصناعة الأقمشة، ومصنعاً للصباغة، ثم مصنعاً إنتاج الملابس القطنية. في هذه الحالة يكون التنسيق وسيلة للتكامل في الأداء والتشغيل لحساب الإنتاج، يحقق هذا الشكل من الإنتاج الصناعي المنفعة المتبادلة ، ويمكن أن يكون نظام إداري وتنظيمي متخصص لتنسيق معدلات الإنتاج والأداء والتشغيل والتسويق.

٢- الترابط الأفقي: يكون فيه المجمع الصناعي متكاملاً لإنتاج سلعة صناعية معينة ويضم عدداً من المصانع المتخصصة، يكون الارتباط فيما بينها من خلال الاشتراك في تصنيع أجزاء هذه السلعة المعينة، أي أن كل مصنع ينتج جزء من تلك السلعة. ثم يكون هنالك مصنع لتجميع الأجزاء. ومثال على ذلك مصانع صناعة السيارات إذ يتخصص كل مصنع بإنتاج جزء من السيارة لتتكامل الأجزاء في النهاية لإنتاج السيارات. هذا الشكل من الترابط يعتمد على التكامل كوسيلة للتنسيق في الأداء والتشغيل لحساب الإنتاج.

٣- الترابط الخطي: هذا الشكل من الإنتاج الصناعي يعتمد على وجود عدد من المصانع يكون إنتاجها متخصص يتخذ مساره الخاص من غير أن يرتبط بإنتاج المصانع الأخرى، ولا تكون حاجة التكامل والتنسيق. ومثال على ذلك مجمع لصناعة المعدات والآلات المعدنية، قد ينتج مصنعاً منها قطعاً أو آلات لحساب صناعة السيارات وقطعاً لصناعة الطائرات وقطعاً لصناعة السفن...الخ.

مهما يكن من أمر فأن توطن الصناعة في الإقليم تخدم عملية التنمية وعملية التنمية تخدم عملية التوطن، وهذا الترابط يؤدي إلى استقطاب صناعات جديدة. ويمكن أن نميز في إطار التنمية الصناعية بين تنمية الصناعات الخفيفة التي تتخصص بالإنتاج الصناعي لحساب الاستهلاك المباشر الذي يلبي حاجة الإنسان من الغذاء والكساء والترويح والرفاهية، وبين الصناعات الثقيلة التي تعطي إنتاجاً لحساب الإنتاج الآخر. ففي حالة تنمية الصناعات الخفيفة التي تعتمد على الخامات المتوفرة في الأقاليم المتخصصة بالإنتاج، تهدف التنمية إلى تحسين نوعية الإنتاج من حيث النوع كذلك من حيث الكم بما ينسجم وحجم الطلب في الأسواق المحلية أو العالمية مع مراعاة أذواق المستهلكين، وينبغي أن تتم عملية التنمية للصناعات الخفيفة في إطار من التكامل والتوازن مع عملية تنمية كل قطاع من قطاعات الاستخدام الأولي للموارد المتاحة في الإقليم.

وبهذا تكون عملية تنمية الصناعات الخفيفة نقطة انطلاق لعملية التنمية في الإقليم، وتتوخى الخطة بالضرورة الترابط والتكامل بين القطاعات الخفيفة وقطاعات الإنتاج المتنوعة في الإقليم إلى حد يدعم البنية الاقتصادية بصفة عامة. أما تنمية الصناعات الثقيلة فتختلف عما هو عليه الحال في حالة الصناعات الخفيفة كون قطاع الصناعات الثقيلة له مكانته الإنتاجية والاقتصادية وإسهامه في البنية الاقتصادية للبلد كم أن تنمية الصناعات الثقيلة تفرض تغييرات اقتصادية حاسمة، كونها تستقطب قوة العمل، وتستخدم مواد أولية غالباً ما تكون معدنية. لذا فأن النمو في الصناعات الثقيلة يتخذ مساراً محدداً لكي يحقق تحسين أساليب التصنيع للسلع والشبكات بصفة عامة، كما يستقطب المزيد من الاستثمارات لكي تستخدم لحساب النمو الأفقي وزيادة الإنتاج. وهذا يعني أن تكون التنمية في قطاع الصناعات الثقيلة على المستويين النوعية والكمية في آن واحد.

إن التنمية الصناعية بشكل عام تبدأ باختيار المواقع الصناعية الملائمة التي يجب أن تتيح الترابط والتكامل بين الصناعة في مواقعها المتفرقة بكل توازن، وأنماط الاستخدامات الأخرى الوارد في الإقليم، ثم تجب احتمالات الخطر في وقت الحرب عندما يتعرض الموقع الصناعي للتخريب والدمار وبالتالي تتضرر البنية الاقتصادية بشكل مباشر، وكذلك الحال تجنب سيطرة موقع معين للتجمع الصناعي في جذب قوة العمل دون مكان آخر مما يؤدي إلى ضغط سكاني وبالتالي إلى عدم التوازن في توزيع السكان. وإذا ما تمت عملية توقيع الصناعات فأن العملية التنموية في القطاعات الصناعية يأخذ اتجاهين:

١- زيادة الإنتاج الصناعي: وتتم من خلال:
- زيادة وحدات التشغيل من خلال التوسع والإضافة .
- زيادة معدلات التشغيل وتكثيف العمل الإنتاجي.
- زيادة في الاستثمار في المجال الصناعي .
- خلق قطاع خاص بالتدريب المهني لحساب التنمية الصناعية .

٢- تحسين نوعية الإنتاج الصناعي، الذي يمثل بعداً مهماً من أبعاد التنمية الصناعية ويعني تطوير الإنتاج السلعي إلى ما هو أفضل وتتحقق فيه مواصفات عالية للجودة، إذ أن الاستهلاك يبحث عن السلع الأجود. ويتفق المستهلكين على أن السلع الأجود والأغلى ثمناً تكون هي الأفضل والأرخص في آن واحد. إن تحسين نوعية الإنتاج يعتمد على:

- تحسين مواصفات الخامات المستخدمة في الصناعة
- تحسين مواصفات الإنتاج السلعي.

وهذا يتم من خلال الإنسان وقدرته على الإبداع لذا فإن لمراكز البحوث من شأنها أن تقدم الدراسات الخاصة بتحقيق تلك الأهداف.

التخطيط للتنمية السياحية

مفهوم التنمية السياحية من المفاهيم الحديثة والمعاصرة ، وبدأ الاهتمام به عندما وجدت كثراً من بلدان العالم بان صناعة السياحة تساهم بشكل كبير في زيادة دخل الأفراد وترفد الدخل القومي وخاصة إذا ما توفرت مقومات السياحة ، من مظاهر جغرافية طبيعية جذابة أو المواقع الأثرية والتاريخية التي تجعل من المكان عنصر جاذب للسياحة .

ويمكن تعريف التنمية السياحية على أنها النتائج التي تتحقق على الأرض نتيجة للإجراءات والقرارات التي تتخذ من أجل الاستثمار الأمثل Full-utilization لعناصر الجذب السياحي الممكنة والكامنة وتوفير التسهيلات والخدمات لإشباع رغبات السياح من اجل تحقيق أقصى درجات المنفعة ، وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علميا يهدف تحقيق اكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل كلفة ممكنة واقصر وقت واقل جهد ومن هنا يعتبر التخطيط السياحي من ضرورات التنمية السياحية .

إن من عناصر الجذب السياحي :-

١. الظواهر الطبيعية وتشمل على أشكال سطح الأرض والمناخ والبيئة النباتية والحيوانية والمسطحات المائية والشواطئ البحرية .
٢. الظواهر البشرية والتاريخية، مثل المنتزهات والبحيرات الاصطناعية والمتاحف والمواقع التاريخية والأثرية.
٣. طرق النقل ووسائل النقل السياحي البرية والبحرية والجوية .
٤. أماكن الإقامة من فنادق وبيوت الضيافة والشقق السياحية .
٥. خدمات البنى التحتية من ماء وكهرباء ومجاري ووسائل الاتصالات المختلفة .
٦. فضلا عن التسهيلات الأخرى التي تحقق للسياح الرفاهية والراحة ، من بنوك والخدمات الإدارية للسياحة والإعلانات وغيرها .

مفهوم التخطيط السياحي :

التخطيط السياحي هو نوع من انواع التخطيط التنموي وهو عبارة عن مجموعة من القرارات والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق أقصى درجة من المنفعة من خلال النشاطات السياحية ، عن طريق اعداد وتنفيذ برامج شاملة لكافة مقومات التنمية السياحية مع الأخذ بنظر الاعتبار المحافظة على البيئة وجماليتها ، ومن اجل الارتقاء والتوسع في الخدمات السياحية واحتياجاتها لا بد من تتركز أهدف التخطيط السياحي على الأسس الآتية :-

١. ان تكون خطة التنمية السياحية جزء من الخطة القومية الشاملة بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية كون أي من الخطط تحقق نتائج جيدة تنعكس ايجابيا على الأخرى . لذا فان التوازن بين التخطيط السياحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى امر هام .
٢. ان تكون تنمية القطاع السياحي احد الاستراتيجيات للتنمية الاقتصادية وان تكون صناعة السياحة جزء من قطاعات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي للدولة .
٣. ان يتم تحديد كل من القطاع العام والقطاع الخاص ودوره في العمليات التخطيطية الخاصة بتنمية القطاع السياحي ، وهذا ما يحقق المشاركة الجماهيرية كونها عنصر مهم في إنجاح الخطط للتنمية السياحية
٤. ان يتم توفير خدمات البنى التحتية من ماء وكهرباء ومجاري وطرق مواصلات واتصالات .
٥. العمل على حماية وصيانة االسياحية:ياحية وحمايتها من التدهور مع اعطاء أهمية في ذلك حماية الموارد السياحية النادرة سواء كانت تاريخية أو أثرية .
٦. ان يكون التخطيط السياحي مرن ومستمر وتدريجي بحيث يكون قابل للمراجعة والتعديل بما يحقق الأهداف العامة للخطة .

٧. ان يتم التعامل مع صناعة السياحة كنظام اقتصادي له مدخلات ومخرجات يتم حسابها بشكل منظم ودقيق في إطار الخطة العامة .

مراحل إعداد خطة التنمية السياحية :

بسبب تنوع عناصر السياحة بين طبيعية وبشرية واجتماعية وتاريخية وخدمية كما وضحنا سابقا ، لذا لا بد من يشترك في وضع الخطة للتنمية السياحية متخصصين في المجالات المختلف التي تتضمنها الخطة ، و المخطط السياحي يجب ان يكون ملما بكل ما يتعلق بما يتوجب ان توفره القطاعات الاقتصادية والخدمية في مجال التنمية السياحية ، ان خطة التنمية السياحية تكون على شكل مراحل على النحو الآتي :-

١. دراسة واقع حال الإمكانيات السياحية وتحديد انواعها ، وما هي المقومات التي تشكل عناصر ايجابية تخدم التنمية السياحية وكذالك تحديد المعوقات .
٢. تحديد الأهداف العامة لخطة التنمية السياحية من خلال ما تم من دراسة واقع الحال وضمن الإمكانيات المتاحة وما يمكن ان يخلق من خلال الإمكانيات الكامنة ، الأهداف تحدد بشكل أولي ويمكن ان تحدد اهداف مرحلية خلال إعداد وتنفيذ خطة التنمية .
٣. اجراء مسوحات ميدانية تفصيلية عن جميع الإمكانيات التي يمكن ان تشملها الخطة وعن المناطق التي تشملها الخطة للتطوير السياحي وتحليل المعلومات الإحصائية الخاصة بتلك الدراسات من اجل ان يستند إليها المخططين في وضع البدائل الخاصة بالخطة .
٤. وضع عدة بدائل تخطيطية لتنمية السياحة في ضوء ما تم التوصل إليه من إمكانيات ومعوقات.
٥. اختبار البدائل واختيار البديل الأفضل من خلال تحليل الكلف والفوائد لكل بديل أو إي أسلوب علمي يمكن من خلاله اختيار البديل الذي يكون أكثر مناسبا والذي يمكن ان يحقق الأهداف بأقل كلفة واقل جهد .
٦. توفير الموارد المالية والهياكل الإدارية القادرة على تنفيذ البديل الأفضل .
٧. متابعة تنفيذ الخطة مع الأخذ بنظر الاعتبار إمكانية تغيير مسارات الخطة في حالة ظهور إمكانيات جديدة أو معوقات لم تأخذ بالحسبان أثناء إعداد الدراسات ووضع البدائل ، عن طريق اعتماد ما يسمى التغذية الراجعة Feed back أي الرجوع إلى بداية الخطة وتغيير المسار في ضوء المستجدات أثناء التنفيذ .

الأبعاد المكانية للتخطيط السياحي:

التخطيط السياحي له أبعاد مكانية سواء من حيث التوزيع الجغرافي للمناطق السياحية على مستويات محلية أو إقليمية أو على مستوى الدولة، وان الخطة للتنمية السياحية تأخذ ابعاد مختلفة المستويات ولكل مستوى إجراءات وقرارات تختلف عن المستوى الآخر ويمكن تحيد هذه المستويات المكانية كالآتي :- (الدليمي ، محمد دلف ، الموسى فواز احمد ، ٢٠٠٩)

أولاً- التخطيط السياحي على المستوى المحلي Local level : يمتاز بكونه أكثر تفصيلا ، بحيث توضع خطط وبرامج دقيقة لاستثمار عناصر الجذب السياحي في المنطقة المحددة للتطوير ، كان تكون منطقة أثرية أو منتجع سياحي أو منطقة ذات جمالية طبيعية كالبحيرات والواحات الصحراوية وغيرها ، ويتم التركيز في هذه الحالة على الجوانب التالية :

١. **التوزيع الجغرافي للخدمات السياحية .**
٢. **التوزيع الجغرافي لمنشآت مبيت السياح من فنادق وشقق سكنية وغيرها .**
٣. **الخدمات والتسهيلات السياحية وتشمل على خدمات البنى التحتية ، شبكات الماء والكهرباء والمجاري ثم التسهيلات السياحية الأخرى .**
٤. **التركيز على صيانة وتنظيم عناصر الجذب السياحي المختلفة .**
٥. **تخطيط شبكات الطرق ومرور السابلة مع الأخذ بنظر الاعتبار تحقيق سهولة الوصول من خارج وفي داخل الموقع السياحي .**
٦. **تخطيط المنتزهات والمحميات بالشكل الذي يجعلها اكثر جمالية واكثر جذبا للسياح .**
٧. **التخطيط لتوفير الخدامات التجارية والخدمات الأخرى التي تهم حياة السياح وتحقق الراحة لهم .**

ثانياً- التخطيط السياحي على المستوى الإقليمي Regional level : إذا ما توفرت عناصر للجذب السياحي على مستوى إقليم معين ، فهنالك إجراءات تخطيطية تتخذ وتتناسب مع البعد الوظيفي للإقليم ، ويتم التركيز على الجوانب الآتية :

١. **توفير طرق المواصلات المختلفة التي تسهل عملية الوصول إلى الإقليم .**
٢. **توفير خدمات البنى التحتية في التقليم وخدمات الإقامة للسياح .**
٣. **تخطيط هياكل التنظيم السياحي في الإقليم وتحديد المواقع السياحية وتطويرها وربطها مع بعض بطرق المواصلات .**
٤. **وضع برامج للتدريب والتعليم للقائمين في الخدمات السياحية وغيرهم والتأكيد على الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية .**

ثالثاً- التخطيط على المستوى الوطني National level : يشمل التخطيط على المستوى الوطني مستوى أعلى من القرارات التي توجه عملية التنمية السياحية ضمن إستراتيجية التنمية على المستوى الوطني ، وتحديد مساراتها وتوفير الأموال اللازمة لتوفير خدمات البنى التحتية على مستوى البلد وتوعية السكان بأهمية السياحة وفتح المعاهد والكليات المتخصصة بصناعة السياحة وإدارتها .

رابعاً- التخطيط السياحي على المستوى الدولي International level : في هذا المستوى من التخطيط السياحي يتم التركيز على ربط الدول بشبكة من طرق المواصلات المختلفة وتامين حركة السياح بين الدول وتسهيل عملية الدخول والخروج عبر اتفاقيات ثنائية بين الدول ، كما هو الحال في برامج تنشيط السياحة ضمن الاتحاد الأوربي ، كما وان لمنظمة السياحة الدولية دورا في التخطيط للسياحة الدولية .